حماية المُبلِّغين والشُّهُود والخُبَراء في قَضَايا الفَسَاد فِي تشريعَات دُول مَجلِس التَّعَاوُن الخليجيّ: دراسَة مُقَارنة

شيخه ناصر سعيد البطاشي
باحثة في الدراسات الأمنيّة والإستراتيجيّة – سلطنة عمان

حماية المُبلِّغين والشُّهود والخُبَراء في قَضَايا الفَسَاد في تشريعَات دُول مَجلِس التَّعَاوُن الخليجيّ: دراسَة مُقَارنة

شيخه ناصر سعيد البطاشي
باحثة في الدراسات الأمنيّة والإستراتيجيّة – سلطنة عمان

المُلخَّص

يعتبر نظام حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء من الموضوعات المستحدثة في التشريعات الجنائيّة المقارنة بسبب التوجه الدوليّ في خلق حقبة جديدة للأنظمة العدليّة والقضائيّة ومكافحة الجريمة بما فيها جرائم الفساد، ويسهم دور المُبلِّغين والشهود في كثير من الأحيان في الكشف المبكر عن الجريمة والوقاية منها؛ ولكنهم معرضون لتهديدات ماديّة ومعنويّة تتطلب تأمين الحماية اللازمة لهم.

ولقد احتل موضوع وجود نظام يحمي المُبلِّغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد عند المشرع الخليجيّ، والإقرار بضرورة توفير الحماية الكافية لهذه الفئة من الناحية الوظيفيّة والشخصيّة والقانونيّة والأمنيّة، وجاء هذا البحث بمنهجه الوصفيّ التحليليّ؛ والمنهج المقارن والاستقرائيّ في معرفة موقف المشرع القانونيّ في دول الخليج فيما يخص إجراءات الحماية للمُبلِّغين والشهود والخبراء، وخلص الباحث إلى العديد من النتائج أهمها أن التشريعات الخليجيّة واكبت وانسجمت مع الاتفاقيات الدوليّة والإقليميّة والعربيّة فيما يتعلق بالحماية للشهود والمُبلِّغين والخبراء فنجد المشرع الكويتيّ والسعوديّ والإماراتيّ نصّ على قانون يحمي المُبلِّغين عن جرائم الفساد في المال العام، بينما المشرع القطريّ نص على الحماية في قانون عام يشمل جرائم الإرهاب والجرائم الأمنيّة الخطرة، أما المشرع البحرينيّ والعمانيّ فلم يتبنَّ قانونًا أو نظامًا يحمي هذه الفئات، وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إقرار نظام قانونيّ فعّال في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجيّ وتعزيز إجراءاته من خلال إنشاء هيئة مستقلة لها كامل الصلاحيات في حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء ومن في حكمهم بعيدًا عن أي تأثيرات أو ضغوط خارجيّة.

الكلمات المفتاحية: جرائم الفساد، الحماية، المُبلِّغين، الشهود، الخبراء.

ABSTRACT

Protection of Whistleblowers, Witnesses and Experts in Corruption Cases in the Legislation of the GCC Countries - A Comparative Study -

Sheikha Nasser Said Al Battashi
Researcher in Security and Strategic Studies – State of Oman

Reporting financial and administrative corruption crimes is one of the most effective tools that countries use to achieve integrity, justice and prevention of crimes. Therefore, the international community paid attention to providing the necessary protection for those who report corruption cases that guarantee their security, physical, functional and civil protection. This study deals with legal frameworks for the protection of whistleblowers, witnesses, informants and experts in corruption cases in GCC legislation, by highlighting the extent of the necessity of providing adequate protection for this category from the functional, personal, legal and security aspects. To achieve the research objectives, the researcher relied on the descriptive analytical approach; to identify the laws and legislations of the Gulf States and the protection procedures considering joining international and Arab agreements. The researcher reached many results, the most important is that legal legislator in GCC has kept pace with and were consistent with international, regional and Arab agreements regarding the protection of witnesses, informants and experts. We find that the Kuwaiti, Saudi and Emirati legislators stipulated a law that protects informants of corruption crimes in public funds, while the Qatari legislator stipulated protection in a general law that includes terrorism crimes and dangerous security crimes. As for the Bahraini and Omani legislators, they did not adopt a law or system that protects these categories. The researcher recommended a set of recommendations, to establish an effective legal system in all GCC states and strengthen its procedures by establishing an independent body with full powers to protect informants, witnesses, experts and those in their position away from any influences or pressures from other parties.

Keywords: Corruption, Protection, Whistleblowers, Witnesses, Financial and administrative corruption.

المقدمة

إن الفساد ظاهرة قديمة قدم البشرية من حيث النشأة والظهور، ولكنها حديثة ومتجدّدة من حيث الأساليب والأشكال التي تظهر بها وتمارس من خلالها من قبل الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول، وهي ظاهرة عالميّة تؤرّق الدول كافّة بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، إلا أنه مع التطور الهائل الذي عرفه العالم في جميع النواحي السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافة وخاصة التكنولوجيّة أخذت هذه الظاهرة الخطرة في التوسع وتعددت أشكالها وصورها، فأصبحت تشكل تحديًا يهدد كيان المجتمع واستقراره، الأمر الذي أدّى إلى ظهور العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدوليّة والإقليميّة بين الدول وسن مجموعة من القوانين والتشريعات الوطنيّة في مجال مكافحة جرائم الفساد، لتبين هذه الاتفاقيات بحق أصيل في حماية مصالح المجتمع والمواطنين، وليكون الإبلاغ واجبًا عليهم، ولذلك فإن غياب الحماية الفعّالة يمثل معضلة للمُبلِّغين، وللأنظمة العدليّة[1].

تعتبر حماية الشهود خطوة بالغة الأهميّة تجاه اكتمال المنظومة القانونيّة لمكافحة الفساد وتشجيع المُبلِّغين والمشتكين للإبلاغ عن شبهات جرائم الفساد دون تخوّف أو قلق[2]، ويمثل جهاز الرقابة المالية والإداريّة واحدًا من الكيانات المؤسسيّة المهمة التي تحظى برعاية كبيرة من الحكومة للأدوار الرقابية والإشرافيّة المنوطة به وإسهاماته في رفع مستوى الأداء المالي والإداري في مؤسسات الدولة؛ ما انعكس بشكل إيجابيّ على مؤسسات الدولة والمجتمع والأفراد عبر إصدار تشريعات أسهمت إسهامًا كبيرًا في إعادة ترتيب الكثير من الجوانب الإداريّة والمالية في مؤسسات الجهاز الإداريّ للدولة التي تقع تحت رقابته، ومن أهم الإسهامات هي إصدار تشريعات توفر الحماية الأمنيّة والقانونيّة للمُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد وانتهاك المال العام وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها، بسبب ما يتعرضون له من تجاوزات قانونيّة وتهديدات معنويّة وماديّة تبدأ من نبذهم من أماكن عملهم وقد تصل لتعرضهم لأذى نفسيّ وجسديّ وطردهم من الوظيفة.

ويواكب هذا الدور المهم للشهود والمُبلِّغين محاذير ومخاطر عديدة، فهو يتطلب وجود مجموعة من الضمانات التي يجب توفرها من قبل السلطات العامة لحمايتهم من أية إجراءات أو أضرار نتيجة قيامهم بالشهادة أو بالإبلاغ أو بتقدم تقارير خبرتهم. فغالبًا

(1) زغلول، طارق الحماية الإجرائية للمجني عليهم والشهود والمُبلِّغين "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة". مجلة العلوم القانونيّة والاقتصادية. ع 1، ج1، (2017). ص165.

(2) الراوي، رعد؛ الحديد، صالح. "الأخبار عن جرائم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 2003 والتشريعات العراقية"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونيّة والسياسية، مج4، ع13 (2015)، ص13.

مـا يمتلـك أشـخاص معلومـات مهمـة عـن جرميّـة وقعـت أو علـى وشـك الوقـوع، ولكنهـم لا يقومـون بـالإبلاغ عنهـا أو بتقـديم الشـهادة بسـبب إمـا لتعقيـد الإجـراءات أو ضعـف إيمانهـم بقـدرة السـلطات علـى تنفـيذ حكـم القانـون أو خشـية تعرضهـم لإجـراءات تعسفـية أو أعمـال انتقاميـة، فـإن عـدم شـعور هـؤلاء الأشـخاص بأنهـم أحـرار فـي القيام بـالإدلاء بشـهاداتهم وتقديم معلوماتهـم وخبرتهـم التـي يمتلكونهـا حـول جريمـة الفسـاد سـوف يقـوض قـدرة السـلطات فـي القضـاء الـمتمثل فـي مكافحـة الفسـاد.

ويعتبـر موضـوع الحمايـة القانونيّـة للـمُبلِّغين والخبـراء فـي جرائـم الفسـاد مـن الـمواضيع الحديثـة والـمهمة فـي ميـدان مكافحـة الفسـاد، فهـو موضـوع ازداد تطـور الاهتمـام بـه مـع بـروز الفسـاد علـى الواجهـة فـي العديـد مـن الـدول، وبالـذات مـع تكاتـف الجهـود الدوليّـة للحـد مـن الفسـاد، سـواء مـن خلال الاتفاقيـات الدوليّـة أو الإقليميـة، والتـي تناولـت حمايـة التبليـغ عـن الفسـاد وأولتـه أهميّـة بالغـة، بمـا انعكـس بالضـرورة ترجمـة تفصيليـة علـى قـوانين الـدول الأطـراف الراغبـة فـي مكافحـة الفسـاد، ومـن بينهـا دول مجلـس التعـاون الخليجـيّ، ويعـد وجـود نظـام فعـال لحمايـة الشـهود والـمُبلِّغين مـن أهـم وسـائل تضييـق الخنـاق علـى الفسـاد وكافـة الجرائـم والانتهـاكات علـى ألا يكـون الشـهود أداة فـي تصفـية حسـاب "شـهود زور" أو شـهود عرقلـة لـمسيرة القضـاء ومكافحـة الفسـاد، فنظـام الحمايـة سـيوفر مناخًـا آمنًـا ويبـث جـوًّا مـن الثقـة الـذي يعـد ضروريًّـا للتشـجيع علـى الإبلاغ عـن كافـة أشـكال الجرائـم بصفـة عامـة وجرائـم الفسـاد والإرهـاب والجرائـم الـمنظمة بصفـة خاصـة.

أهميّة البحث

تأتـي أهميّـة البحـث فـي موضـوع الحمايـة القانونيّـة للـمُبلِّغين والشـهود فـي قضايـا الفسـاد كونـه موضوعًـا مسـتحدثًا، ارتبـط بتطـور الجريمـة وسـبل ارتكابهـا، وأصبحـت عمليـة الشـهود والإثبـات مـن أحـد العوامـل فـي القبـض علـى الـمُبلِّغين والـمجرمين ولذلـك عملـت العديـد مـن الأنظمـة القانونيّـة علـى إجـراءات خاصـة تحمـي فئـات الشـهود والـمُبلِّغين لنجـاح عمليـة مكافحـة الفسـاد، لـما قـد يتعـرض لـه مبلغـو الفسـاد مـن أعمـال انتقاميّـة وأذيـة ماديّـة أو معنويّـة أو وظيفـيّة مـن قبـل الجهـات التـي أبلغـوا عنهـا، لذلـك يسـعى البحـث الـذي بين يديكم فـي الكشـف عـن الإجـراءات والتدابيـر القانونيّـة التـي رصدهـا الـمشرع القانونـي فـي دول الخليـج لحمايـة الشـهود والـمُبلِّغين ومـن فـي حكمهـم فـي قضايـا الفسـاد، وتنقسـم أهميّـة البحـث إلـى الأهميّـة النظريـة والأهميّـة العمليـة.

- **الأهميّة النظرية (العلميّة)** : تبرز الأهميّة النظريّة لموضوع البحث في ارتباط موضوع النظام القانونيّ لحماية الشهود بمسألة حقوق الإنسان في المجال الأمنيّ، فإذا كانت التشريعات في المجال الأمنيّ ركزت على حقوق وضمانات المتهم، فإنه في المقابل قد أغفل بصورة كبيرة حقوق المُبلِّغين الذين يعدون حجر الزاوية في مسألة مكافحة جرائم الفساد والكشف عنها، وهو ما أثر بصورة سلبيّة على المتعاونين مع العدالة، والحديث هنا عن الحق في الحياة، والحق في السلامة الجسديّة والنفسيّة، وكذلك الحق في الأمان الوظيفيّ، وغير ذلك من الحقوق التي يوفرها نظام الحماية، وهذه الحقوق والميزات في مجموعها لا يمكن أن يتم تعزيزها أو كفالتها بغير نظام قانونيّ فاعل يستهدف توفير الحماية للشهود في إطار القضايا المتصلة بالفساد.

- **الأهميّة العملية**: ترجع الأهميّة العملية للبحث في موضوع الدراسة في كشف الواقع العمليّ عن الأثر السلبيّ الذي يتولد نتيجة افتقار التشريع الخليجيّ للقواعد القانونيّة الخاصة بحماية الشهود والمُبلِّغين، وهذا ما يعد بمثابة عائق حقيقي يحد من إمكانية تفعيل منظومة المواجهة الجزائية لظاهرة الفساد نتيجة بقاء جرائم الفساد طي الكتمان إثر شعور الشهود والمُبلِّغين بالخوف من الترهيب والانتقام، على نحو يمنعهم من الإبلاغ عن جرائم الفساد، أو الشهادة على وقائعها. ولذلك يركّز البحث على ما إذا بدأت الدول الخليجيّة في وضع نصوص قانونيّة تنظم مسألة إجراءات حماية المُبلِّغين في قضايا جرائم الفساد، بالنظر إلى أن أغلب الدول العربيّة بدأت تصدر قوانين في هذا المجال، كالتشريع التونسيّ والجزائريّ والعراقيّ والأردنيّ والمغربيّ والفلسطينيّ وغيرها من تشريعات الدول العربيّة الأخرى، وذلك تنفيذًا لالتزاماتها الدوليّة في مجال مكافحة جرائم الفساد، فالتشريع القانوني لنظام الحماية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجيّ يجب أن يتضمن أحسن التدابير وأنجعها لحماية المُبلِّغين عن جرائم الفساد في ضوء التشريعات والتجارب الدوليّة المقارنة.

مشكلة البحث وأسئلته

يتعرض المُبلِّغون إلى مخاطر كبيرة عند قيامهم بالإبلاغ عن وقائع الفساد، فقد يفصلون من أعمالهم وفي بعض الحالات يتعرضون إلى القتل، وتقديرًا لدور الإبلاغ في محاربة الفساد، تعهدت العديد من الدول بسن قوانين لحماية المُبلِّغين والشهود والخبراء؛ إذ تطبق الكثير من الحكومات قوانين لحماية المُبلِّغين عبر الاتفاقيات الدوليّة في أنحاء العالم. ولكن من الضروري أن توفر هذه السياسات قنوات متاحة للمُبلِّغين للإبلاغ بمعلوماتهم لها، وتحمي المُبلِّغين من كافة أشكال الانتقام، وتضمن أن المعلومات التي يبلغون عنها يمكن أن تستخدم في القيام بإصلاحيات ضرورية.

تـدور إشـكالية البحـث حـول معرفـة مـدى مواكبـة دول مجلـس التعـاون الخليجـيّ للتطـور الحاصـل فـي مجـال حمايـة الشـهود والـمُبلِّغين والخبـراء فـي قضايـا الفسـاد وبيـان الفجـوة التشـريعيّة فـيها، وينبثـق عـن تلـك الإشـكالية الأسـئلة التاليـة :

1. هل قامت دول الخليج بوضع إطار قانوني وتنظيمي خاص يحمي هذه الفئات؟
2. ما طبيعة التدابير المتخذة لحماية وتشجيع المُبلِّغين عن جرائم الفساد المالي والإداري؟
3. ما المقصود بالفساد والطبيعة القانونيّة لجرائم الفساد الإداري والمالي؟ وما أثره على المجتمع؟
4. من الشاهد؟ المبلغ؟ الخبير؟ وما دورهم في مكافحة الفساد؟
5. ما إشكاليات إصدار نظام لحماية المُبلِّغين والشهود والخبراء؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- بيان مظاهر الحماية القانونيّة للشهود والمُبلِّغين والخبراء في قضايا الفساد.
- التعـرف علـى مـدى كفايـة القوانـين والتشـريعات والضمانـات علـى آليـات حمايـة الشـهود والـمُبلِّغين فـي التشـريعات الخليجيّـة.
- الاسـتفادة مـن الجهـود الدوليّـة والعربيّـة فـي تطويـر نظـام فعـال لحمايـة الـمُبلِّغين والشـهود والخبـراء فـي دول الخليـج.
- زيـادة وعـي الـمواطنين مـن جميـع دول الخليـج ببرنامـج الحماية وتشـجيعهم علـى الإبلاغ لهيئات مكافحة الفساد فـي دولهم وتعزيز روح الانتماء والـمشاركة الفعالة فـي مكافحة الفساد.
- البحـث سـوف يشـكل إسـهامًا جديـدًا فـي حقـل الأسـاليب الفعالـة فـي مكافحـة الفسـاد، ويكـون مرجعًـا مهمًّـا للهيئـات العليـا للرقابـة الـمالية والإداريـة والباحثين عنـد إعـداد دراسـات أخـرى فـي التشـريعات الخاصـة بحمايـة الـمُبلِّغين والشـهود فـي دول الخليـج وفعاليـة تطبيقهـا وتطورهـا.

منهج البحث:

مـن أجـل معالجـة إشـكاليات الدراسـة وتحقيـق أهـداف البحـث تم الاعتمـاد علـى الـمنهج الوصفـيّ التحليلـيّ والـمنهج الـمقارن والاسـتقرائيّ، فالـمنهج الوصفـيّ سيسـاعد فـي التعـرف علـى أدوار الـمُبلِّغين والشـهود والخبـراء فـي قضايـا الفسـاد وعلـى الاتفاقيـات الدوليّـة والعربيّـة فـي مكافحـة الفسـاد التـي نصـت علـى أهميّـة الحمايـة للـمُبلِّغين والشـهود، أمـا البحـث الـمقارن والاسـتقرائيّ فـيساعد فـي مقارنـة دول الخليـج وتشـريعاتها التنظيميّـة فـي حمايـة الـمُبلِّغين

والشهود والخبراء من خلال معرفة أدوار واختصاصات هيئات الرقابة وأنظمة تقديم البلاغات، ومعرفة الدول التي تبنت نظام الحماية والدول التي تحتاج إلى تطوير هذا النظام وتطبيقه بشكل فعال وما إذا كانت هناك دول لم تتبنَّ قانونًا لحماية المُبلِّغين والشهود، في ضوء الاستفادة من البحوث والدراسات الأكاديميّة التي درست نظام الحماية في الدول العربيّة والأجنبيّة.

خطة البحث:

سيقسم هذا البحث إلى مبحث تمهيدي ومبحثين رئيسين، يتناول المبحث التمهيدي مفردات الدراسة وتعريفاتها، كما يتناول الطبيعة القانونيّة لجرائم الفساد المالي والإداري، أما المبحثان الرئيسان سيخصص الأول منهما للحماية القانونيّة والوسائل اللازمة لحماية المُبلِّغين والشهود والخبراء في التشريعات المقارنة، بينما يخصص المبحث الثاني لبحث موقف التشريعات الخليجيّة من مسألة حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد.

المبحث التمهيدي
التنظيم القانوني لحماية المُبلِّغين والشهود والخبراء

لا يخفى على أحد الأضرار التي تترتب عن جرائم الفساد، إذ يشكل عائقاً حقيقياً أمام جهود التنمية ومبادئ الحكم الرشيد في المجتمعات والدول[3]، ويضعف القيم وحكم القانون ويسرق موارد الدولة ويضعف إنتاجيتها، حيث بينت ديباجة الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد الصادرة سنة 2003 أن "الفساد ظاهرة غير وطنيّة تمس كل المجتمعات والاقتصاديات؛ ما يجعل التعاون الدوليّ لمنعه ومكافحته أمرًا ضروريًّا"[4]، ومن أجل مواجهة هذه الظاهرة لا بد من تكثيف الجهود على جميع الأصعدة للوقاية من هذه الجرائم ومحاربتها. ويشكل الشهود والمُبلِّغون والخبراء في قضايا الفساد حجر الأساس في كشفها ومحاسبة مرتكبيها، إلا أن الشهود والمُبلِّغين والخبراء يتعرضون إلى تهديدات جسدية ومعنوية نتيجة وصولهم إلى كشف حقيقة مرتكبي الجريمة؛ وبالتالي لا بد من معالجة الفجوة بين غياب أدوات الحماية القانونيّة للمُبلِّغين عن جرائم الفساد ودورهم المهم في كشف المستور عن هذه

(3) الشعيبي، المصطفى. النظام القانوني لحماية الشهود في قضايا الفساد: دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة. مجلة عدالة للدراسات القانونيّة والقضائيّة. ع5 (يوليو 2020)، 331-374. ص372.

(4) تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن أعمال دورته الثامنة المعقودة في أبو ظبي، من 16 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019. تم الوصول إليه في 7 يناير 2024 من خلال الرابط https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session8/V2001909a.pdf

الجرائم؛ لذا دعت الحاجة إلى وجود ضمانات تشجع المُبلِّغين والشهود على كشف قضايا الفساد، ومن أجل الإحاطة بشكل أكبر وأشمل سيتم التطرق إلى مفهوم الفساد وكل من الشهود والمُبلِّغين والخبراء.

المطلب الأول:
المفاهيم القانونيّة المتعلقة بالدراسة

الفساد كظاهرة وكجريمة ليست من الأشياء الجديدة في حياتنا المعاصرة فهي متجذرة وقديمة قدم الحياة الإنسانية، ومع التطور الهائل الذي عرفه العالم في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أخذت هذه الظاهرة تتغلغل في المجتمعات، وتتعدد أشكالها فأصبحت تشكل تحديًا يهدد كيان الدول، وتؤثر على القيم الأخلاقية والنزاهة والعدالة، وبالتالي تؤثر على تنمية المجتمع وسيادة القانون فيه، وسيتطرق هذا المطلب إلى مفهوم كل من الفساد المالي والإداري وخصائصه، ومفهوم كل من المُبلِّغين والشهود والخبراء والمفاهيم ذات العلاقة.

الفرع الأول: مفهوم الفساد

الفساد في المدلول القانوني يعني إساءة استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة[5]. وهو كل تصرف يخالف الدين والأخلاق والقانون، وللفساد صور ومظاهر عديدة منها المالي والأخلاقي والإداري. ولا يوجد تعريف عالمي متفق عليه للفساد[6]، وعرضت الاتفاقيات والهيئات الدوليّة بعض التعريفات منها

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 الفساد بأنه: "الرشوة بجميع وجوهها والاختلاس في القطاعين العام والخاص والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع وغسل العائدات الإجرامية وإخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد وإعاقة سير العدالة والشروع في كل ما سبق من أنماط إعاقة سير العدالة، إضافة إلى الفساد"[7].

وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه "إساءة استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم إكراميات لتفعيل الخدمات عن طريق الاختلاس"[8].

---

(5) عبد الله محمد الجيوس، الفساد مفهومه، وأنواعه وأسبابه وسبل القضاء عليه، ورقة مقدمة ضمن بحوث المؤتمر العربي الدوليّ لمكافحة الفساد، جامعة نايف للعلوم الأمنيّة، الرياض، (10/2003/ 8-6).

(6) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قرار الجمعية العامة 4/58، المؤرخ أكتوبر 2003، للاطلاع على نص الاتفاقية عبر الرابط https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

(7) محمد، بلقاسم. نظام التبليغ عن جرائم الفساد في الاتفاقيات الدوليّة وأثره على التشريع الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونيّة والسياسية. المجلد:58، العدد 04، السنة 2021، ص134-155. ص141.

(8) حمايدي، عائشة، إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد، 2020، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 13 / العدد: 04 (2020)، ص11-22.

وعرف الفساد من طرف منظمة الشفافية الدوليّة وهي أكبر منظمة غير حكومية في العالم، بأنه "سوء استغلال السلطة وتحقيق مكاسب شخصية"[9].

وعرفت الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد بأنه " ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية"[10].

وبدأت تختلف تعريفات الفساد باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه، وتوسع ليشمل كل خروج من القواعد القانونيّة والقيم الإنسانية المتعارف عليها، وكل سلوك انتهك القواعد والضوابط التي يفرضها النظام على المصلحة العامة والخاصة على حد سواء بشأن العمل الوظيفي[11].

الفرع الثاني: الطبيعة القانونيّة لجرائم الفساد المالي والإداري

المال العام هو المال المملوك للدولة سواء كان مملوكًا ملكية عامة تمارس عليه الدولة سلطاتها بصفتها صاحبة السلطة العامة، وهي كل الأموال المخصصة للمنفعة العامة والتي لا يمكن امتلاكها ملكية خاصة بحكم الطبيعة أو الاختصاص[12]. أما الفساد في المال العام يعني في مفهوم القانون الجنائي هو كل مال وضع تحت يد موظف عمومي أو مسؤول كيف ما كانت صفته ويتصرف بالمال العام على أنه ملكه، ويتلاعب به بدون حسيب ولا رقيب.

ومفهوم الفساد المالي والإداري هو مصطلح يطلق للتعبير عن السلوك الإجرامي الذي يرتكبه الموظفون الرسميون عن قيامهم بمهامهم الوظيفية كالرشوة، والاختلاس وتجاوز حدود الوظيفة لغرض تحقيق مصالح شخصيّة واجتماعية وسياسية[13]. وتتسم جرائم الفساد بجملة من الخصائص منها السرية؛ لأن غالبًا ما يعمل الجناة بشكل خفي حتى لا يؤدي إلى كشف مخططاتهم ويبتدعون طرقًا جديدة لإخفاء جرائمهم، وكذلك تعرف جرائم الفساد بأنها جرائم عابرة للحدود يشترك فيها مجموعة من أصحاب المصلحة مثل جرائم غسيل الأموال والاتجار بالبشر، وتصنف جرائم الفساد بأنها من الجرائم الخطرة؛ حيث إن

(9) شفافية الدوليّة منظمة غير حكومية تعمل على الصعيد الدوليّ للنهوض "بعالم تكون فيه الحكومات والسياسة والأعمال التجارية والحياة اليومية للناس خالية من الفساد، رابط المنظمة https://www.transparency.org/en

(10) الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد، للاطلاع على نص الاتفاقية عبر الرابط .https://almeezan.qa/AgreementsPage aspx?id=1719&language=ar

(11) مكافحة الفساد: تحديات وحلول، الطبعة الأولى 2020، هيئة مكافحة السفاد الفلسطينية. ص19. تم الوصول إليه في 2 يناير 2024 من خلال الرابط pdf.20-08-https://www.pacc.ps/uploads/books/8/book-10357-cat-8-d-27

(12) دور الرقابة المالية في حماية المال العام (1)، جريدة الرؤية العمانية، 05 يناير 2019، تم الوصول إليه في 27 فبراير 2024 من خلال الرابط دور الرقابة المالية في حماية المال العام (1) | جريدة الرؤية العمانية (alroya.om)

(13) آمال حفناوي، العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1(2019) ص107-132.

مسؤولية الخطر لا تقوم بمجرد حدوث الضرر، بل يكفي وجود الضرر سواء وقع أم لم يقع، طالما ارتكب فيها الجاني الفعل الذي يهدد مصلحة العامة[14]. وهي كذلك من الجرائم العمدية التي تكون بقصد وتخطيط من الجاني. وهي جرائم لا تتسم بالعنف، بل تعتمد على التفاهم بين الجاني والمجني عليه؛ لأن استعمال العنف في هذه الجرائم يؤدي إلى كشف الجريمة أمام السلطات، لذا هي من الجرائم التنظيمية.

ويعد عدم التبليغ عن الفساد جريمة بذاتها[15]، إذ إن اتفاقية الأمم المتحدة قد وصفت الفساد وعبرت عنه بأنه ذات طبيعة جنائيّة وقد نظم له القانون وصفًا تبعًا لنوع جريمة الفساد المرتكبة، وحددت عقوبة لكل جريمة إذا تحققت أركانها ويشمل الأفعال التي اعتبرها القانون جرائم فساد ضمن تشريعات مكافحة الفساد، وتشمل جرائم الفساد في الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد، الرشوة في الوظائف العمومية والقطاع الخاص، والمتاجرة بالنفوذ، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية وإخفائها، وإعاقة سير العدالة، واختلاس الممتلكات العامة والاستيلاء عليها بغير حق، والتزوير، واختلاس ممتلكات الشركات المساهمة والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والقطاع الخاص وغيرها[16]. وهنالك العديد من العوامل التي تؤدي دورًا كبيرًا في انتشار الفساد وشيوعه بالمجتمعات، من بينها غياب الشفافية[17]، والعوامل الاقتصادية والسياسية والقانونيّة.

الفرع الثالث: مفهوم كل من المُبلِّغين والشهود والخبراء ودورهم في مكافحة الفساد

أولاً: التعريف القانوني للمُبلِّغين

إن التبليغ هو القيام بإبلاغ السلطات المختصة بواقعة يعاقب عليها قانونًا، سواء كانت الواقعة وقعت على المبلغ نفسه، أو ماله، أو شرفه، ويمكن أن تكون قد وقعت على الغير أو ماله أو شرفه، وقد تكون الدولة أو مصالحها أو ملكيتها المشتركة محل اعتداء[18]. فالمبلغ هو الشخص الذي يعهد إليه أمر الإبلاغ عن الواقعة الإجرامية، وقد يكون هذا الإخطار تحريريًّا، مقدمًا من صاحبه مباشرة أو مرسلاً بطريق البريد أو منشورًا في الصحف

(14) بوكعباش وداد، بوملطة سماح، أسباب التحري الخاصة في جرائم الفساد، جامعة محمد الصديق بن يحي، رسالة ماجستير، 2012.

(15) حسين بن عشي، جريمة الامتناع عن إخبار السلطات في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، المجلد 2، العدد 3، ص298.

(16)المادة الرابعة من الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد. للاطلاع على نص الاتفاقية على الرابط /https://almeezan.qa AgreementsPage.aspx?id=1719&language=ar

(17) الدمنهوري، سمر، جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جبائي للدولة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا: نابلس، فلسطين، 2027، ص36-40.

(18) الهجي، عصام. "الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة أولى، 2014م، ص254.

أو وسائل النشر المختلفة، وقد يكون شفهيًا من صاحب الشأن مباشرة أو عن طريق الهاتف، وقد يكون من شخص معلوم وقد يكون من شخص مجهول. فبدونه لا يمكن التسليم باكتشاف الواقعة أو الوقاية منها، وقد عرف البعض المبلغ في جرائم الفساد بأنه "كل شخص عادي أو موظف يقوم بالتبليغ عن الجرائم التي تقع في مجتمعه سواء وقعت أم لم تقع، وبإرادته المنفردة إلى المصالح الأمنيّة، حيث تقوم الأخيرة بدورها في قمع الجريمة ومنع وقوعها واتخاذ التدابير اللازمة لذلك"[19].

ولم تعرف الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد المقصود بالمبلغ تاركة أمر تحديده للمشرعين، فالمبلغ يتسع مفهومه ليشمل الشخص العادي الذي علم بواقعة الفساد دون أن يشهد تفاصيلها، وقد يكون شاهدًا وهو الشخص الذي علم بواقعة الفساد بحكم عمله الوظيفي سواء أكان منخرطًا بها ويشكل ذلك اعترافًا منه أم علم بها بالصدفة دون أن تربطه علاقة بالواقعة أو بأحد أطرافها، وقد يكون المبلغ خبيرًا فنيًا حول تفاصيل الواقعة في تقرير يقدم إلى المحكمة لإثبات الواقعة[20].

ويقوم المبلِّغون بدور كبير في المجتمع والأجهزة الأمنيّة؛ إذ يساهمون في الوصول إلى عدالة حقيقية تعاقب عليها مرتكب الجريمة من خلال الكشف المبكر عن الجريمة أو الوقاية منها، كما يشكل التبليغ عن الفساد رادعًا أمام الذين يتورطون في أعمال مشبوهة، ويعطي الموظف والمواطن بشكل عام وسيلة أكثر فعالية لمراقبة أداء المسؤولين، ويسهم في تعزيز مشاركة الأفراد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام في مكافحة الجريمة بشتى صورها، وفي مساعدة السلطات العامة في القيام بواجباتها على هذا المجال[21]. ويسهم التبليغ في الحفاظ على النظام العام وتسهيل معاقبة مرتكبي الجريمة. ومن ناحية عملية فإنه وبالرغم من وجود العديد من الجهات المخولة بمراقبة الفساد إلا أن أغلب قضايا الفساد المبلغ عنها في المجتمعات المتقدمة كانت من قبل أشخاص عاديين يتطوعون ليخبروا عن ذلك، وشرعت الأنظمة الغربية بعض التشريعات لحماية هؤلاء الأشخاص لتحفيزهم على المشاركة المستمرة في التبليغ[22].

(19) رنا لطيف، دور الإخبار في الكشف عن الجرائم، مجلة سِرّ من رأى، مجلة تصدر عن جامعة سامراء، العراق، المجلد 15، العدد 60، 2019، ص580.

(20) حسينة شرون، فاطمة قفاف، النظام القانوني لحماية الشهود والمُبلِّغين في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث القانونيّة، المجلد 2، العدد 1، ص34-57.

(21) فيصل الكندري، فلسفة المشرع الكويتي والعربي في مكافحة جرائم الفساد، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الأول لكلية القانون الكويتية العالمية بعنوان "المتغيرات القانونيّة المعاصرة في الوطن العربي"، 16-15ديسمبر2013، نشر في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 4، الكويت، ص413.

(22) خليل السلمي، نافخ الصفارة.. المبلغ عن الفساد، مجلة عمران، فبراير 2019، تم الوصول إليه في 24 يناير 2024 من خلال الرابط عمران - نافخ الصفارة.. المبلغ عن الفساد (omran.org).

هنـاك أهميّـة كبيـرة لحمايـة الـمُبلِّغين مـن الـمخاطر والـمحاذير التـي تتزامـن مـع دورهـم الـمهم فـي التبليـغ عـن جرائـم الفسـاد، فقـد يفصلـون مـن أعمالهـم، أو يحاكمـون، أو يوضعـون فـي قوائـم سـوداء، وقـد يتعرضـون للاعتـداء والقتـل. وحتـى يتـم تحفيـز الـمُبلِّغين علـى القيـام بـالإبلاغ عـن جرائـم الفسـاد، فإنـه لا بـد مـن توفـير مجموعـة مـن الضمانـات لحمايتهـم مـن الأضـرار التـي يتعرضـون لهـا نتيجـة قيامهـم بـالإبلاغ عـن الفسـاد. فـإذا كان الـمبلغ يمتلـك معلومـات مهمـة عـن جريمـة قـد وقعـت أو علـى وشـك الوقـوع، ولكنـه لا يقـوم بالتبليـغ عنهـا إمـا لتعقيـد الإجـراءات أو ضعـف إيمانـه بقـدرة السـلطات علـى تنفـيذ حكـم القانـون، فـإن النتيجـة تقـوض دور الهيئـة فـي مكافحـة الفسـاد؛ مـا يكـون لـه الأثـر الكبيـر علـى جوانـب الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والأمنيّة.

ونظـرا لأهميّـة الإبلاغ ودوره فـي محاربـة الفسـاد، تعهـدت العديـد مـن الـدول بسـن قـوانين لحمايـة الـمُبلِّغين عبـر الانضمـام إلـى الاتفاقيـات الدوليّـة والإقليميـة، بـل ضمنـت ذلـك بقـوانين وتشـريعات داخليـة توفـر قنـوات آمنـة للـمُبلِّغين وتحميهـم مـن كافـة أشـكال الانتقـام وتضمـن لهـم أن الـمعلومات التـي يبلغـون عنهـا تسـتخدم بسـرية مـن أجـل إصلاحـات ضروريـة[23].

ثانيًا: التعريف القانوني للشهود

يعـرف الشـاهد بأنـه الشـخص الـذي يدلـي بالـمعلومات عـن جريمـة أدركهـا بحواسـه سـواء كانـت تلـك الـمعلومات لهـا علاقـة بإثبـات الجريمـة أو ظـروف وقوعهـا أو الـملابسات التـي أحاطـت بهـا، ويعـرف الشـاهد بأنـه "الشـخص الطبيعـي الـذي يدلـي بشـهادته فـي واقعـة فسـاد أمـام الهيئـة أو النيابـة أو القضـاء"[24].

ومـن الـمعلوم مـن الناحيـة الفنيـة أن الجريمـة ليسـت تصرفًـا قانونيًّـا يتحـرى الجنـاة إثباتـه بالكتابـة، وإنمـا هـو عمـل غيـر مشـروع يجتهـد الجانـي فـي التكتـم عليـه عنـد ارتكابـه، ويتحايـل لإخفائـه عـن النـاس. ومـن هنـا جـاءت أهميّـة الشـهادة فـي القانـون الجنائـي لكونهـا أكثـر الطـرق إثباتًـا، وتعـد بذلـك الدليـل العـادي حيـث ينصـب الإثبـات علـى وقائـع ماديـة يصعـب إثباتهـا بالكتابـة، وهـو مـا يضفـي علـى الشـهادة أهميّـة خاصـة، ولذلـك يطلـق عليهـا بعـض الخبـراء لقـب ملكـة الأدلـة، فالشـهادة دليـل حـي ينطـق بالشـهادة[25].

(23) المجموعة المتحدة محامون، الفريضة الغائبة: حماية الشهود والمُبلِغين ... آلية مهمة لمكافحة الفساد وإهدار المال العام، أعمال ندوة حماية الشهود والمُبلِّغين في ضحايا إهدار المال العام. القاهرة – مصر. 2010، ص16.

(24) الدليل الاسترشادي الخاص في "حماية المُبلِّغين والشهود والمخبرين والخبراء وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم في قضايا الفساد، هيئة مكافحة الفساد في فلسطين، تم الوصول إليها في 25 ديسمبر 2023 من خلال الرابط https://www. pacc.ps/Home/WitnProManual

(25) الشريف، جمال، نظام حماية المُبلِّغين والشهود في جرائم الفساد " دراسة مقارنة"، جامعة القدس، رسالة ماجستير 2021، ص26 تم الوصول إليه في 9 فبراير 2024 من خلال الرابط https://dspace.alquds.edu/server/api/core/9a4c52cb0b06/content-145b-4ded-8c28-bitstreams/0f37fff2

وتحتل الشهادة أهميّة كبيرة لأنها جانب من واقع الجريمة لا يمكن إثباته ماديًا بسبب قيام الجاني بإخفائه، فالشهادة أمر ضروري في المواد الجنائيّة؛ لأن الأفعال والحوادث التي تصبح يومًا من الأيام أساسًا للدعاوى لا سبيل لإثباتها إلا من خلال الرجوع إلى ذاكرة الأشخاص الذين شهدوها، فالشهود هم أعين آذان العدالة. وقد بدأت حماية الشهود، على النحو الذي تتم ممارسته في الوقت الحاضر، كحاجة ملحة في الولايات المتحدة في السبعينات وسيلة لمكافحة الجريمة المنظمة؛ نتيجة لتعرض الشهود للخطر بشهادتهم ضد العصابات الإجرامية بشكل خاص ويحتاجون إلى الحماية[26].

ثالثًا: التعريف القانوني للخبراء

الخبير هو كل شخص له دراية بمسألة من المسائل، والخبير شخص غير موظف بالمحكمة، ولكن يلجأ إليه القاضي للاستعانة بمعلوماته الفنية وخبراته العلميّة في المسائل التي يستلزم تحقيقها لحل نقاط التحقيق الغامضة، والخبرة هي الاستشارة الفنية التي يستعين بها القاضي أو المحقق في مجال الإثبات لمساعدته في تقدير المسائل الفنية. الخبير هو مساعد للقاضي يتم انتدابه في كل نقاط التحقيق الغامضة، وكلما قامت في الدعوى مسألة يتطلب حلها معلومات فنية خاصة عندما لا يجد القاضي في نفسه الكفاءة العلميّة في حلها، يلجأ إلى الخبير الذي يحلف اليمين القانونيّة الذي يفرضها القانون قبل أن يزاول مهامه ولذا يسمى بالخبير المحلف[27].

وهناك فرق بين الشاهد والخبير، فمن الناحية العملية يتشابه دور الشاهد والخبير في أن كلاً منهما تستعين بهما المحكمة ليقررا أمامها ما أدركه من أمور في سبيل كشف الحقيقة، وهذا ما ألقى إلى الخلط بينهما، والقول بأن الخبرة ليست إلا نوعًا من أنواع الشهادة[28]، واستقر الرأي الغالب من حيث التكييف القانوني لمركز الخبير والشاهد على اعتباره الخبير مكلفًا بخدمة عامة، أما فيما يتعلق بالشاهد فما زال موضوع خلاف باعتبار مكلفًا بخدمة من عدمه، ومهمة الشاهد الأساسية تنحصر في الإدلاء بما سمعه ورآه بوجه عام، فهو يقدم خبر وقوع حادثة الجريمة، أما الخبير فشهادته فنية أي تنصرف إلى تقييمه للوقائع محل الخبرة.

(26) بعثة الاتحاد الأوروبي لمساندة الشرطة المدنية الفلسطينية وسيادة القانون (April 30,2020)، تم الوصول إليه في 24 فبراير 2024 من خلال الرابط https://eupolcopps.eu/single-news/31/ar

(27) محمدي، سامية، تدابير حماية الخبير في الأمر 02-15المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية. المجلة الدوليّة للبحوث القانونيّة والسياسية. (المجلد 3، العدد 1. 2019)، ص112-131.

(28) عبد الرؤوف، مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائيّة. دار النهضة العربيّة. القاهرة- مصر، 2015. ص135.

ويبرز دور الخبير في حصوله على بيانات كافية عن الواقعة من المحقق، وألا يتأثر بظروف الواقع ولا يتسرع في إبداء رأيه ما لم يكن متأكدًا منه تمامًا، وأن يستجيب لطلبات المحقق حتى الانتهاء من كافة إجراءات المعاينة، ويقدم تقريرًا مفصلاً يشمل كل ما قام به الخبير من أعمال، والنتائج التي توصل إليها بكل دقة ووضوح، ويكون مكتوبًا وموقعًا عليه ومختومًا برأيه الفني، ولذلك فإن الأعمال والمهام التي يقوم بها الخبير توضع في تقارير، وهذا ما يدعى بالخبرة القضائيّة. وبالتالي فإن النص على حماية الخبراء ضمن أحكام قانونيّة يعزز ويشجع العمل على تقديم مساعداتهم ويسهم في مكافحة الجرائم الإرهابية والمنظمة وجرائم الفساد. وفي الواقع يجب حماية كل أطراف القضية الجزائية وهم الشهود الذين تسهم تصريحاتهم في كشف الحقيقة والمبلغ الذي يقوم بكشف مرتكبي الجرائم للجهات الرسمية، والخبير الذي يستعان به في القضية، إضافة إلى كل من ساهم في كشف الحقيقة والذين يختلفون من قضية إلى أخرى.

المطلب الثاني:
إشكاليات إصدار نظام حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء

تتمثل العقبة الأساسية حول إقرار قانون يحمي المُبلِّغين والشهود والخبراء في الخوف من الإخلال بحقوق الدفاع ممثلاً في مبدأ المواجهة؛ إذ يستلزم حق الدفاع تمكين الخصوم من الإلمام بما يبدى ضدهم وتمكينهم من الدفاع فيه[29]، ولا يقتصر هذا الحق على منع الخصوم من إبداء دفاع في غيبة الخصم الآخر، وإنما يقوم في جوهره على وجوب عدم بناء الحكم على وقائع أو مستندات تمنع من الفرصة للخصوم في مناقشتها، ويستلزم إعطاء الفرصة لكل طرف ليعرف ما هو منسوب إليه ومناقشته فلا يجوز أن يفاجأ بأمر لم يطلب منه الدفاع فيه.

ويتحلل عنصر الإحاطة بالتهمة وأدلتها إلى مبدأين من الأصول الإجرائية لحق الدفاع وهي ركيزة أساسية للمحاكمة المنصفة، وهما مبدأ المواجهة ومبدأ شفوية المرافعة[30]. ويعني مبدأ المواجهة وجوب أن يواجه كل طرف من أطراف الدعوى بالأدلة الموجهة قبله حتى يتمكن من تفنيدها أو إثبات عكسها، ومقتضى مبدأ شفوية المرافعة وجوب تمكين المتهم من مناقشة جميع أدلة الدعوى شفويًا أثناء التحقيق النهائي بالمحكمة، سواء بسماع الشهود أو بمناقشة جميع ما في ملف الدعوى من أدلة. ويعد الإخلال بأي من المبدأين المتقدمين إخلالاً بحقوق الدفاع وموجبًا لبطلان الحكم[31].

(29) مرجع سابق، زغلول، طارق الحماية الإجرائية للمجني عليهم والشهود والمُبلّغين "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة". ص340

(30) مرجع سابق، زغلول، طارق الحماية الإجرائية للمجني عليهم والشهود والمُبلّغين "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة". ص341

(31) شرقي منير، شهادة الشهود كدليل إثبات في المادة الجزائية. مجلة المطل القانوني، مج 2، ع2 (2020) ص87.

عندما قامت المحكمة الدوليّة لجرائم يوغسلافيا للمرة الأولى في المجال الدوليّ بالإذن في إخفاء هوية سبعة شهود في قضية "ديسكو تاديتش" الشهيرة، واستندت إليه في سجن ذلك القائد الصربي، كما استقر الفقه والقضاء الأوروبي على وضع شرائط للاعتداد بشهادة المجهول هويته؛ إذ لا يكفي أن تستند الإدانة فقط لشهادة الشخص المخفية هويته وإنما يتعين أن يؤازرها أدلة مادية أخرى، كما يجب أن يكون للمتهم الحق في أن يملي أسئلة يتولى القاضي توجيهها للشاهد المشمول بالحماية، ويتعين تسبيب قرار إخفاء هوية الشاهد وأن تكون تلك الأسباب محل مراجعة أمام محاكم الدرجة الثانية، كما يتعين على الجهة (مصدرة قرار الإخفاء) قاضي التحقيق – هيئة حماية الشهود – أو قاضي المحاكمة أن تتحقق من عدم وجود عامل قد يؤثر على الشهادة كمرض عقلي أو نفسي لدى الشاهد – أو تحيزه الواضح في الشهادة، ويجب أن يمكن القاضي من رؤية تعبيرات وجه الشاهد أثناء أدائه للشهادة لما في ذلك من أثر في تقييم مصداقية الشاهد.

وبالرغم من المزايا الكثيرة التي تحققها إجراءات حماية الشهود والمُبلِّغين كونها تعد مطلبًا قوميًا منوطًا بالدولة تنفيذه، ويستند إلى أسس دستورية والتزامات دوليّة، والتأكد وكفالة سلامة النظام القضائي الذي يرتكز في العمل إلى الأدلة الصادقة والصحيحة التي يقدمها الشهود، وتشجيع الأفراد على أداء واجب الشهادة أو التبليغ عن الجرائم التي تصل إلى علمهم دون الخشية من تعرضهم، أو أفراد أسرهم، أو ممتلكاتهم لأعمال انتقامية، أو إجراءات تعسفية من قبل الجناة. غير أنه ورغمًا عن المزايا الكثيرة التي تحققها هذه الحماية، إلا أنها تشكل – في الوقت ذاته– بوتقة استثنائية، لما ينتج عنها من الخروج على بعض مبادئ المحاكمة المنصفة، وعلى سبيل الخصوص مبدأ المواجهة ومبدأ شفوية المرافع، بالإضافة إلى ما تتكبده الدولة من نفقات باهظة لإنجاح الحماية. ولهذه الأسباب، حرصت التشريعات المقارنة والمنظمة لبرامج حماية الشهود على تحديد نطاقها الشخصي، وإحاطتها بشروط صارمة للقبول بها، كما أن مخالفة هذه الشروط أو الخروج عن نطاقها يمثل سببًا في إنهاء الحماية. ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص أن التشريعات المقارنة تغاير في محددات الحماية الإجرائية ذاتها والطوائف التي يمكن شمولها بالحماية، وكذلك الشروط المتطلبة للالتحاق ببرنامج الحماية، وتأتي هذه المغايرة تبعًا لاختلاف السياسة الجنائيّة والإجرائية للدولة ذاتها والأهداف المبتغى تحقيقها.

تهدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تعزيز التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أن "توفر الدول الأطراف الحماية ضد أي معاملة غير مبررة لأي شخص يبلغ السلطات المختصة بحسن نية وعلى أسس معقولة عن

أي حقائق تتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية"[32]. حيث تعد أحد المتطلبات الأساسية لمعظم أحكام حماية المُبلِّغين عن المخالفات في أدوات مكافحة الفساد المتعددة الأطراف، والتشريعات المحلية ذات الصلة بحماية المُبلِّغين عن المخالفات، هو أن يتم الكشف عن المعلومات "بحسن نية" وعلى "أسباب معقولة". ووفقًا للدليل الفني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: "يجب افتراض حسن النية لصالح الشخص الذي يطالب بالحماية، ولكن عندما يثبت أن التقرير كان كاذبًا ولم يكن بحسن نية، فيجب أن تكون هناك سبل انتصاف مناسبة". إن احتمالية تحمل المسؤولية الجنائيّة عن الإبلاغ بسوء نية لها تأثير على المُبلِّغين عن المخالفات ومن المهم إيجاد التوازن الصحيح بين تثبيط إساءة استخدام أنظمة حماية المُبلِّغين عن المخالفات وتشجيع المُبلِّغين عن المخالفات على التقدم[33].

المبحث الثاني
الحماية القانونيّة والوسائل اللازمة
لحماية المُبلِّغين والشهود والخبراء في التشريعات المقارنة

تمهيد:

إن المبلغين والشهود والخبراء هم عصب مكافحة الفساد، وهم الذين يتعين أن تشملهم حماية غير عادية تعزز لهم القيام بدورهم في تقديم المساعدة للعدالة، عن طريق الإدلاء بشهادة صادقة عما وقف عليه عن طريق حواسه تتعلق بجريمة وقعت، وكذلك الحال بالنسبة للخبير الذي يقدم آراء وتقييمات وأحكامًا توصل إليها بتطبيق قوانين علميّة أو أصول فنية، لذلك يقع على الدولة في المقابل واجب توفير مختلف صور الحماية الفعالة لهؤلاء سواء الموضوعية أو الإجرائية أو الأمنيّة[34]، فالحماية القانونيّة تنقسم إلى الحماية الموضوعية وهي مجموعة الأحكام والقواعد القانونيّة المدرجة في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر والتي تهدف إلى زجر أي فعل يستهدف الضغط على الشاهد بسبب شهادته ومعاقبته

(32) The protection of whistle-blowers in the public service sector, technical meeting on the protection of whistle-blowers in the public service sector (Geneva, 26–30 September 2022).

(33) OECD (2016), Committing to Effective Whistleblower Protection, OECD Publishing, Paris. Accessed on 26 Feb. 2024 from https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/201603//committing-to-effective-whistleblower-protection_g1g65d0a/9789264252639-en.pdf

(34) مغني، دليلة. تدابير قانون حماية أمن الشهود والخبراء والضحايا (دراسة مقارنة)، مجلة الحقيقة، العدد 41، 2017. ص317-347. ص121.

وظيفـيًا ومدنيًـا، أمـا الحمايـة الإجرائيـة فتشـمل مجمـوع الإجـراءات والتدابيـر العمليـة التـي يتـم اتخاذهـا بقصـد الحفـاظ علـى أمـن الـمُبلِّغين والشـهود وسـلامتهم قبـل الـمحاكمة وأثناءهـا وبعدهـا إذا لـزم الأمـر.

المطلب الأول:
أنواع الحماية القانونيّة وشروط منحها

الفرع الأول: الحماية الجنائيّة

بسـبب خطـورة جرائـم الفسـاد كان لا بـد مـن توفـير الحمايـة الجنائيّـة للـمُبلِّغين، خاصـة أن مرتكبـي هـذه الجرائـم هـم فـي الغالـب ممـن يمتلكـون أدوات الترهيـب والقمـع والتسـلط اتجـاه الـمبلغ. وتتجسـد الحمايـة الجنائيّـة عـن طريـق قانـون العقوبـات الـذي يعتبـر مـن أكثـر فـروع القانـون أهميّـة ومسـاسًا بمصالـح الأفـراد وحقوقهم[35]، فلا تقتصـر حمايتـه علـى مصالـح الـمجتمع السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة لحمايـة أمـن الدولـة مثلاً، أو الـمصالح الوطنيـة أو الكيـان الاجتماعـي، بـل يشـمل بحمايتـه مصالـح الأفـراد كحمايـة حرياتهـم وسـلامة أجسـادهم وحقهـم فـي الحيـاة، كمـا يهتـم بكفالـة الأمـن والاسـتقرار فـي الـمجتمع، حيـث يسـتطيع كل فـرد أن يأمـن علـى حياتـه ومالـه وشـرفه وأسـرته، وأن يشـعر الفـرد أنـه آمـن مطمئـن فـي حياتـه.

ومـن أهـم صـور الحمايـة الجنائيّـة للـمُبلِّغين عـن جرائـم الفسـاد تجـريم الكشـف عـن هويتهـم وإفشـاء الـمعلومات الخاصـة بهـم، بالنظـر إلـى الخطـورة الـمترتبة علـى ذلـك، ودرءًا لأي اعتـداء قـد يقـع عليهـم نتيجـة معرفـة البيانـات الخاصـة بهـم وكشـف هويتهـم، خاصـة إذا مـا قـام بهـذا الأمر أحد الأشـخاص الـملزمين أو الـمكلفين بحماية الـمبلغ[36].

فجريمـة إفشـاء البيانـات أو الكشـف عـن هويـة الـمُبلِّغين عـن جرائـم الفسـاد جريمـة عمديـة يتخـذ فـيها الركـن الـمعنوي صـورة القصـد الجنائـي بعنصريـه العلـم والإرادة، بـأن يعلـم الجانـي أن مـن شـأن فعلـه الإفضـاء عـن بيانـات معينـة إلـى الغيـر، وأن هـذه البيانـات محميـة بموجـب القانـون، وأنهـا تخـص شـخصًا يعـد مبلغًـا عـن جريمـة فسـاد. أمـا الركـن الـمادي فـيشكل فعـل الإفشـاء وموضـوع الإفشـاء[37].

(35) أسيل سلمان، الأُطر القانونيّة لحماية الشهود في ضوء جرائم الإرهاب والفساد، مجلة دراسات البصرة، السنة الرابعة عشرة/ العدد كانون الأول 2019. ص-247 306، ص272.

(36) محمد منصوري، ماهر البيضاني. الحماية الجنائيّة للشهود والمُبلِّغين في قضايا الفساد – دراسة مقارنة بين القانون العراقي والإيراني-. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 75، ج2، كانون الأول 2023م. ص351-369. ص363.

(37) رامي متولي القاضي، الحماية الجنائيّة للأشخاص المتعاونين مع أجهزة العدالة (الشهود والمجني عليهم والخبراء والمبلغون) في إطار الجريمة المنظمة في المواثيق الدوليّة والقانون المصري. مقال منشور بمجلة الحقوق، الكويت، المجلد 40العدد الثالث، 2016م، ص175-278.

ولقد أقرت العديد من التشريعات هذا النمط من الحماية، فالمشرع الكويتي نص في المادة 51 من القانون الخاص بإنشاء هيئة مكافحة الفساد على ما يأتي: "كل من قام بالكشف عن هوية المبلغ أو موطنه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين[38].

إن هذه النصوص جاءت عامة لكل من يقوم بالإفشاء سواء كان موظفًا ملزمًا بكتمان الأسرار المؤتمن عليها، أو كان شخصًا عاديًا؛ وذلك لضمان أكبر قدر من الحماية للمُبلِّغين من خطر كشف هويتهم، وإفشاء البيانات الخاصة بهم، وهو ما يبين أهميّة ما يقومون به من عمل لدعم جهود محاربة جرائم الفساد.

الفرع الثاني: الحماية الإدارية والوظيفية للمُبلِّغين والشهود والخبراء

من أجل إضفاء المزيد من الحماية على المبلغ والشاهد والخبير عن جرائم الفساد، كان لا بد من توفير نوع خاص من الحماية وهي الحماية الوظيفية والإدارية التي تضمن عدم تعسف المسؤولين في بيئة العمل أو الوظيفة ضد الموظفين المُبلِّغين، على اعتبار أن المبلغ يكون في غالب الأحيان موظفًا حكوميًّا خاضعًا للسلطة الإدارية لرئاسة[39]، فذلك قد يتيح للمسؤولين إساءة استخدام صلاحياتهم ضدهم بقصد التشفي أو الانتقام منهم بإنزال عقوبات تأديبية مقنعة كنقلهم من دائرة إلى أخرى أو ندبهم أو عزلهم، وهو ما يؤدي إلى الإحجام عن الإبلاغ عن جرائم الفساد والكشف عنها، فهذه الحماية تعتبر الأهم في تقرير الحماية الفعالة لهم؛ لأن من خلالهم يتم كشف وقائع الفساد التي لا يعلم بها أشخاص آخرون، وهم في حقيقة الأمر قد يعزفون عن الإبلاغ حينما يشعرون بعدم وجود ضمانات حقيقة لهم، فوجود حماية لا تساندها قوة قادرة على كفالتها هو حق مفرغ من مضمونه.

من أجل تفادي هذه الضغوطات وتحقيقًا لأغراض الحماية الوظيفية تم النص على مجموعة من الأحكام تجعل المبلغ عن جرائم الفساد بمنأى عن المساءلة عن فعل التبليغ، وتقيه من التهديد والتعسف الذي قد يتعرض له في إدارته، ومن بين المشرعين الذين نصوا على هذه الحماية المشرع الكويتي في المادة 41 من القانون الخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد بقوله: "تشمل حماية المبلغ توفير الحماية الإدارية والوظيفية للمبلغ، وذلك بمنع اتخاذ أي إجراء إداري ضده وضمان سريان راتبه الوظيفي وحقوقه ومزاياه"، كما نصت المادة 52 من القانون نفسه على أنه "كل مسؤول يثبت أنه قام باتخاذ إجراء إداري ضد المبلغ بسبب إبلاغه عن جريمة من الجرائم المنصوص عليها

(38) المرسوم بقانون رقم12 لسنة 2012 المتعلق بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية الكويتية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد1107السنة الثامنة والخمسون، بتاريخ ص2012/11/25، ص4-10.

(39) ماينو جيلالي، الحماية القانونيّة للمُبلّغين عن جرائم الفساد دراسة في المواثيق الدوليّة والتشريعات العربيّة، الفكر الشرطي، المجلد رقم 28، العدد رقم 108: يناير2019. ص116.

في هذا القانون يعاقب بالجزاء التأديبي، ويعتبر الإجراء الإداري المتخذ ضد المبلغ كأن لم يكن"[40].

وقد أكدت اللائحة التنفيذية لهذا القانون على تدابير الحماية الإدارية والوظيفية ضمن المواد 63-64، فالمادة 63 تنص على أنه "لا يجوز اتخاذ أي إجراء ضد المبلغ من جهة عمله يغير من مركزه القانوني أو الإداري أو ينقص من حقوقه أو يحرمه منها أو يشوه مكانته وسمعته، أو أي تدبير أو إجراءات أخرى سلبية أيًا كانت بسبب يتصل بدوره في مكافحة الفساد يعتبر قرار الإجراء كأن لم يكن من تاريخ صدوره وتلغى آثاره". ومن أجل تعزيز للحماية نصت المادة 64 على المساءلة التأديبية لكل من يتخذ ضد المبلغ إجراء مما تقدم بسبب بلاغه عن جريمة من جرائم الفساد"[41].

الفرع الثالث: الحماية الجسديّة والأمنيّة

إن التشريعات التي تناولت مسألة حماية المتعاونين مع العدالة من مُبلِّغين وشهود وخبراء طبقت إجراءات الحماية الأمنيّة نفسها بالنسبة لهم جميعًا، بحيث وضعتهم في المركز القانونيّ نفسه من حيث الاستفادة من تدابير الحماية التي تقوم بها الجهات الأمنيّة بشأن منع الاعتداء عليهم. فالحماية الجسدية أو الأمنيّة للشهود والمُبلِّغين تتمثل في الإجراءات الأمنيّة التي تتخذها أجهزة الشرطة لتوفير الحماية الأمنيّة للشهود في حياتهم اليومية خارج إطار المحاكمة وبإجراءات القضائيّة وتخفي هويتهم عن المتهمين. هذه الحماية تشمل بصفة أساسية إحدى أهم الحقوق، وهي حقهم في الأمن الشخصي[42]، الذي يقتضي حماية الأفراد من تعمد إلحاق الأذى البدني أو الضرر العقلي بهم، ويلزم الدول باتخاذ التدابير المناسبة لحماية الأفراد من المخاطر المتوقعة التي تهدد حياتهم أو سلامتهم البدنية، ومن أبرز إجراءات هذه الحماية إخفاء هويتهم عن المتهمين وأثناء مباشرة الإجراءات الجنائيّة، ولتحقيق إجراءات الحماية الأمنيّة والجسدية يتم التركيز على إخفاء هوية المبلغ وصورته وتغيير صوته، واستخدام تقنيات الاتصال الحديثة في أداء الشهادة، كاستخدام الفيديو وتغيير مكان إقامته، وحماية أفراد عائلة المبلغ، ووضع أجهزة تقنية وقائية بمنزله، ومراقبة الاتصالات الهاتفية للمبلغ، أو تغيير رقم هاتفه بعد أخذ الموافقة الصريحة منه، وتوفير الدعم المالي والاجتماعي[43].

(40) المرجع السابق.

(41) المرجع السابق، ص117.

(42) المادة 9 من العهد الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية، للاطلاع على المادة عبر الرابط https://maqam.najah.edu/legislation/1268/item/14351/

(43) غواطي أحمد، حماية الشهود والمُبلِّغين في قضايا الفساد الماسة بالمال العام في التشريع الجزائري، جامعة الدكتور مولاي طاهر، رسالة ماجستير، السنة الجامعية 2021-2022، ص78.

إن هـذه التدابيـر مجـرد أمثلـة لـما يمكـن توفـيره مـن إجـراءات لتحقيـق الحمايـة الجسـدية والأمنيّـة للـمبلغ، ويمكـن اتخـاذ أي إجـراء آخـر يحقـق هـذا الغـرض الـمنشود، والتشـريعات الـمقارنة فـي هـذا الـمجال تخضـع للتقييـم والتحديث بإضافـة إجـراءات جديـدة والاسـتغناء عـن الإجـراءات غيـر الـمجدية.

الفرع الرابع: الحماية المدنية

إذا كانـت إجـراءات الحمايـة القانونيّـة الـمختلفة الـمقررة لحمايـة الـمبلغ عـن جرائـم الفسـاد تهـدف بالدرجـة الأولـى إلـى منـع وقـوع الاعتـداء عليـه، وتفـادي أي ضـرر قـد يلحـق بـه جـراء مـا قـام بـه مـن خدمـة للعدالـة، ومشـاركته فـي محاربـة الفسـاد عـن طريـق التبليـغ عنـه، فإنـه فـي كثيـر مـن الأحيـان قـد يقـع الضـرر نتيجـة هـذا التبليـغ، سـواء بالنسـبة للـمبلغ شـخصيًّا أم أحـد أفـراد عائلتـه والـمقربين منـه. فالضـرر الـذي يصيـب الـمبلغ إمـا أن يكـون ماديًّـا يصيبـه فـي نفسـه أو مالـه، أو معنويًّـا يصيبـه فـي شـعوره، أو عاطفتـه، أو مركـزه الاجتماعـي[44]، فالحمايـة الـمدنية هـي التـي تضمـن حـق الـمُبلِّغين فـي الحصـول علـى تعويـض مناسـب لجبـر الضـرر الواقـع عليهـم مـن جـراء الإبلاغ عـن واقعـة الفسـاد التـي تكفـل بهـا بصـرف النظـر عمـا إذا كان الضـرر ماديًّـا يصيـب الـمبلغ أو مـن فـي حكمـه فـي نفسـه أو مالـه، أم معنويًّـا يصيبـه فـي نفسـه أو مكانتـه الاجتماعيـة. فجميـع الأفـراد لديهـم حـق أصيـل لحمايـة حقوقهـم ومصالحهـم ضـد جرائـم الفسـاد؛ إذ يتـاح لهـم أن يبـادروا إلـى الإفصـاح عنهـا متـى علـموا بوقوعهـا أو قـرب وقوعهـا، هـذا الحـق يجسـد لغـة التعـاون بينهـم وبيـن السـلطات العامـة.

ومـن التشـريعات التـي نصـت علـى التـزام الدولـة بتعويـض الـمبلغ عـن جرائـم الفسـاد التشـريع التونسـي الـذي أقـر هـذه الـمسألة فـي الفصـل 30 مـن قانـون حمايـة الـمُبلِّغين عـن جرائـم الفسـاد بقولهـا: "تلتـزم الدولـة بتعويـض الـمبلغ أو عنـد الاقتضـاء أي شـخص مـن الأشـخاص الـمشار إليهـم فـي الفصـل 26 مـن هـذا القانـون الـذي أصابـه ضـرر نتيجـة الإبلاغ، ويقـدر التعويـض بمـا يـوازي مـا تعـرض لـه مـن أضـرار ماديـة ومعنويـة[45].

إن إقـرار التعويـض للـمبلغ عمـا أصابـه مـن ضـرر مسـألة منطقيـة تقتضيهـا عـدة اعتبـارات، ذلـك أن تحملـه مسـؤولية تقـديم الـمساعدة لجهـات إنفـاذ القانـون أمـر ينطـوي علـى مخاطـر كبـرى تلحـق بـه الضـرر شـخصيًّا أو بأحـد أفـراد أسـرته. كمـا أن حجـم الأضـرار التـي تتكبدهـا الدولـة جـراء الإحجـام وعـدم التبليـغ عـن جرائـم الفسـاد كبيـر والتـي تقـدر بمبالـغ طائلـة لا يقـارن بالتعويـض الـذي قـد يتلقـاه الـمبلغ عـن الضـرر الـذي أصابـه.

(44) خليفة إبراهيم عودة التميمي، إجراءات وطبيعة التعويض في نظام العدالة الجنائيّة، مجلة العلوم القانونيّة والسياسية، جامعة ديالي، (المجلد 6، العدد 2: 2017). تم الوصول إليه في 25 يناير 2024 من خلال .https://www.lawjur.uodiyala edu.iq/index.php/jjps/article/view/114

(45) محمد، بلقاسم. نظام التبليغ عن جرائم الفساد في الاتفاقيات الدوليّة وأثره على التشريع الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونيّة والسياسية. المجلد:58، العدد 04، السنة 2021، ص134-155.

المطلب الثاني:

الوسائل اللازمة لإخفاء شخصيّة المبلغ وسرية معلوماتهم في الأنظمة القانونيّة الحديثة

سيرًا على هدي ما خلص إليه الفكر والقضاء المقارن، وتوفيقًا بين ضرورة حماية الشاهد وبين احترام وصون ضمانات الدفاع، وإنهاء لحالة التنازع الظاهري للنصوص، عينت النصوص القانونيّة ضرورة إخفاء هوية المشمول بالحماية، أو إخفاء ملامح وجهه عن المتهم، لا يحول دون تمكين المحكمة وحدها من رؤية ملامح الشاهد الحقيقية، لما في ذلك من أثر في تكوين عقيدة المحكمة فيما يبديه الشاهد، فضلاً على ضرورة النص على "حق المتهم في إبداء ما يعن له من أسئلة متصلة بموضوع الشهادة لتتولى المحكمة توجيهها"، ومن ناحية ثانية، يجب النص على القوى الثبوتية المحددة لشهادة الشاهد المخفية هويته، وضرورة أن يؤازرها ويساندها أدلة مادية أو قولية أخرى[46]. ومن ناحية ثالثة، يجب أن يتضمن المشروع نصوصًا تفصيلية لتقنين استخدام الشهادة عن بعد عبر التداول بالفيديو (الفيديو كونفرنس) (على غرار ما ذهب إليه المشرع الفرنسي، بالإضافة إلى إمكانية وضع استثناء على قاعدة علنية الجلسات، بجعلها سرية في حالة سماع شهادة المُجهلة هويته).

ومع ذلك، فإن أغلب قوانين حماية المُبلِّغين عن الفساد توفر بنودًا تتعلق بالسرية لحماية هوية المبلغ عن المخالفات، وتذهب إلى حد تجريم النشر المتعمد لاسم المبلغ عن المخالفات. وهذا هو الحال في أستراليا وتونس وجمهورية كوريا، التي تفرض عقوبات تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات. ومن ناحية أخرى، فإن عدم وجود بنود تتعلق بإخفاء الهوية أو ضعفها غالبًا ما يعمل ضد غرض حماية المُبلِّغين عن المخالفات، كما هو الحال في قانون منع الفساد الأيرلندي، الذي يلزم المُبلِّغين عن المخالفات بالكشف عن هوياتهم حتى تكون الشكوى صالحة؛ وينطبق الشيء نفسه عند الإبلاغ عن الأنشطة غير القانونيّة إلى البنك المركزي الأيرلندي. وقد حذرت العديد من المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة الشفافية الدوليّة، من أن هذا البند يثبط عزيمة بعض المُبلِّغين المحتملين عن المخالفات ويعرضهم للأذى، حيث يمكن في بعض الأحيان استنتاج هويتهم من المعلومات المبلغ عنها[47].

إن أفضل ممارسة معروفة للتشريعات الخاصة بالمُبلِّغين عن قضايا الفساد هي ضمان حصول المُبلِّغين على جلسة استماع عادلة أمام هيئة محايدة تتمتع بحق الاستئناف الكامل.

(46) Whistleblower Protections: A Guide International Bar Association – Legal Policy & Research Unit and Legal Practice Division, April 2018. P 21 -23.

(47) Chalouat, I., & others. Law and practice on protecting whistle-blowers in the public and financial services sectors. International Labor Office, Geneva, International Labor Organization 2019. P20.

وقد تبنت عدد من دول مجموعة العشرين مثل هذه الأحكام ضمن قوانينها. على سبيل المثال، يسمح قانون حماية المعلومات الشخصيّة في المملكة المتحدة بالاستئناف أمام محكمة العمل. وعلى نحو مماثل، بموجب قانون حماية المعلومات الشخصيّة في جنوب أفريقيا، يجوز للموظف الذي تعرض أو يخضع أو قد يتعرض لضرر مهني في انتهاك للقانون أن يلجأ إلى أي محكمة ذات اختصاص، بما في ذلك محكمة العمل. وبموجب القانون الأمريكي، يتمتع الموظفون الفيدراليون المبلغون عن المخالفات أيضًا بالوضع القانوني لتقديم الشكاوى أمام مجلس حماية أنظمة الجدارة ومحكمة الاستئناف الأمريكية، بدلاً من الاعتماد على المحكمة العليا في الولايات المتحدة لمقاضاة القضية[48].

المبحث الثالث:
موقف التشريعات الخليجيّة من
مسألة حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد

إن الاهتمام الدوليّ والإقليمي في حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء ألزم دول مجلس التعاون الخليجيّ بأن تولي التبليغ عن جرائم الفساد اهتمامًا موازيًا له، خصوصًا وأنها طرف في هذه الاتفاقيات، بما يستلزم معه مواءمة قوانينها المحلية مع الاتفاقيات الدوليّة والإقليمية التي وقعتها والتزمت بها، ولقد تبلورت الجهود المشتركة لأجهزة حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون خلال الفترة الماضية إلى تعزيز سبل التعاون وتبادل التجارب والخبرات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، واجتماعات فرق العمل ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وسعيها في الاعتماد على المبادئ والأدلة الاسترشادية التي تسهم في الحد من مكافحة الفساد[49]، ومنها على سبيل المثال المبادئ الاسترشادية لتبادل الخبرات والتجارب بين الأجهزة المسؤولة عن مكافحة الفساد بدول المجلس وآليات لتنفيذها، فضلاً عن سعيها إلى إبرام اتفاقية خليجيّة لمكافحة الفساد من خلال التدرج في إصدار الصكوك والمواثيق المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد؛ لكي يكون للاتفاقية طابع خاص تتميز به عن غيرها من الاتفاقيات الدوليّة والإقليمية النظيرة[50]، ويعد مؤشر مدركات الفساد التصنيف الأكثر استعمالاً للفساد على مستوى العالم، فهو يقيس النسب المدركة لفساد القطاع العام في كل دولة طبقًا

(48) Ibid, 24.

(49) مشروع خليجيّ موحد لمحاصرة الفساد ومعالجة التشريعات، صحيفة الشرق الأوسط، الرياض 2016. تم الوصول إليه في 12 فبراير 2024 من خلال مشروع خليجيّ موحد لمحاصرة الفساد ومعالجة التشريعات (aawsat.com)

(50) التقرير السنوي حول الإنجازات والأنشطة والفعاليات المشتركة لأجهزة وهيئات مكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، https://www.gcc-sg.org/ar-sa/GeneralSecretariat/SectorsSites/Protectingintegrity/Pages/Events.aspx

للخبراء وأوساط الأعمال، حيث حققت دولة الإمارات العربيّة المتحدة في عام 2024 درجة (68) من أصل (100) وهو ما وضعها في المرتبة الأولى خليجيّا والمرتبة (23) عالميًّا من بين (180) دولة شملها التقييم تليها دولة قطر والمملكة العربيّة السعودية واللتان حصلتا على درجة (59) من أصل (100) والمرتبة (38) عالميًّا، وحققت سلطنة عُمان درجة (55) وهو ما وضعها في المرتبة الثالثة خليجيًّا والمرتبة (50) عالميًّا، وحصلت مملكة البحرين على درجة (53) من أصل (100) وهو ما وضعها في المرتبة الرابعة خليجيّا والمرتبة (53) عالميًّا، وحصلت دولة الكويت على درجة (46) وهو ما وضعها في المرتبة الأخيرة خليجيًّا والمرتبة (65) عالميًّا من بين (180) دولة شملها التقييم[51].

وللإجابة على سؤال البحث الرئيس الذي يتبلور حول مدى مواكبة دول الخليج بنظام حماية المُبلِّغين والشهود والأشخاص وثيقي الصلة بهم في جرائم الفساد سيتطرق هذا المبحث في تتبع التشريعات القانونيّة في جميع دول الخليج الست، وهي دول الإمارات العربيّة المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربيّة السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت ومعرفة قوانين الحماية التي شرعتها بشأن المُبلِّغين والشهود في جرائم الفساد؛ إذ وجدت وإجراءات الحماية والجهاز المشرف عليها.

المطلب الأول:
حماية المُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد في التشريع الإماراتي

تعتبر دولة الإمارات العربيّة المتحدة من أولى الدول الموقعة على الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد عام 2006، ومنذ ذلك الوقت تم إسناد مسؤولية ملف مكافحة الفساد إلى جهاز الإمارات للمحاسبة والذي يعرف سابقا بـ "ديوان المحاسبة" حيث يمارس الجهاز اختصاصاته في منع ومكافحة الفساد الواردة في القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011[52].

أولًا: الجهاز المشرف على الحماية

يولي جهاز الإمارات للمحاسبة دورًا مهمًا في منع ومكافحة الفساد بصفته الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة للدولة، ويمارس مهام الكشف عن الغش والفساد المالي على أموال الجهات الخاضعة لرقابته، والتحقق بوجه خاص من سلامة ومشروعية إدارة هذه الأموال بالتعاون مع النيابة العامة[53]، بالإضافة إلى تلقي بلاغات الفساد والمخالفات

(51) موقع مؤشر مدركات الفساد تم الوصول إليه في 12 فبراير 2025 من خلال الرابط https://www.transparency.org/en/cpi/2024

(52) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، جهاز الامارات للمحاسبة، عبر الرابط https://uaeaa.gov.ae/ar/core/Pages/usconvention.aspx?Source=/ar/core/Pages/anticorruption.aspx

(53) رد دولة الإمارات العربيّة المتحدة على طلب المعلومات المتعلق بالدورة الرابعة عشر للفريق العامل المعني بمنع

المالية والتحقيق فيها وتحديد المسؤولية بشأنها، ويعد الجهاز السلطة المركزية في الدولة المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[54].

وهو المشرف على حماية المُبلِّغين والشهود وفق المرسوم رقم (56) لسنة 2023 بشأن إنشاء جهاز الإمارات للمحاسبة[55]، والذي حدد فيه آليات واضحة لحماية المُبلِّغين والشهود، حيث تؤخذ جميع البلاغات عن مخالفات الفساد المالي والإداري المشتبه بها عبر وسائل الإبلاغ عن قضايا الفساد منها منصة "واجب" وهي منصة رقمية آمنة تسمح للأفراد بالإبلاغ عن مخالفات الفساد الإداري والمالي[56]، ومن الحالات التي ينبغي إبلاغ الجهاز منها إساءة استعمال السلطة وتضارب المصالح والاعتداء على المال العام والقيام بأي فعل يؤثر على السمعة المالية والإدارية للحكومة وغيرها من القضايا التي تندرج ضمن قضايا الفساد المالي والإداري.

ويتمثل دور جهاز أبو ظبي للمحاسبة في حماية المال العام أيضًا، وذلك من خلال الإسهام مع جهات الاختصاص الأخرى في ضمان الاستخدام الأمثل للأموال والموارد العامة في الجهات الخاضعة في الإمارة، وهو الذي حل محل جهاز الرقابة المالية حسب القانون رقم (14) لسنة 2008 ؛ حيث تم إعادة تنظيم جهاز أبو ظبي للمحاسبة رقم (19) لسنة 2020 والمعدل كذلك بالقانون رقم (9) لسنة 2022 والذي نص على الضمانات لحماية المُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد المالي والإداري في المادة 26 وهي الضمانات نفسها التي يوليها جهاز الإمارات للمحاسبة في القانون رقم (56) لسنة [57] 2023.

ثانيًا: نطاق الحماية

أتاح الجهاز لأفراد الجمهور كافة الإبلاغ عن الفساد والمخالفات المالية أيًا كانت صفاتهم أو فئاتهم وسواء كانوا من موظفي الحكومة الاتحادية أو المتعاملين معها من المراجعين وموردي السلع والخدمات، وقد كفل الجهاز العديد من الوسائل للإبلاغ عن وقائع الاحتيال وجرائم الفساد والمخالفات المالية في إطار من الحرص على مراعاة كافة الضمانات التي

الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/2023-June-12/Contributions/UAE_AR.pdf/WorkingGroups/workinggroup4

(54) جهاز الإمارات للمحاسبة، الإبلاغ عن الفساد والمخالفات المالية، من خلال الرابط https://uaeaa.gov.ae/ar/core/Pages/violations.aspx?Source=/ar/core/Pages/anticorruption.aspx

(55) سكاي نيوز عربيّة، رئيس الإمارات يصدر مرسومًا بقانون بإنشاء جهاز للمحاسبة، تم الوصول إليه في 25 فبراير 2024 من خلال الرابط رئيس الإمارات يصدر مرسومًا بقانون بإنشاء جهاز للمحاسبة | سكاي نيوز عربيّة (skynewsarabia.com)

(56) الموقع الإلكتروني لمنصة واجب https://wajib.gov.ae

(57) قانون رقم (9) لسنة 2022 بشأن إعادة تنظيم جهاز أبو ظبي للمحاسبة، https://adaa.gov.ae/assets/puplications/pub-8.pdf

تكفل حماية المُبلِّغين عن تلك الوقائع، وهذه الضمانات مذكورة في النظم والتشريعات المعمول بها في الدولة والتي يتم مراعاتها لتوفير القدر الكافي من الحماية للمبلغ عن أي جريمة أو مخالفة يقوم بالإبلاغ عنها[58]، حيث يتم من خلالها اتباع الإجراءات الوقائية التي تلتزم بمبدأ الحفاظ على سرية المعلومات المقدمة من المبلغ دون إلزامه بالإفصاح عن هويته في حال رغب في ذلك مكتفيًا بالواقعة في حد ذاتها والمعلومات ذات الصلة بها، ولن يتم مشاركة أية معلومات مع جهة أخرى دون أخذ موافقة مسبقة من المبلغ، وفي حال كان المبلغ متورطًا بإحدى جرائم الفساد التي أبلغ عنها فإن مبادرته بالإبلاغ قبل الكشف عنها قد تكون سببًا لإعفائه من العقوبة، وذلك وفقًا للأحوال والضوابط التي نص عليها القانون في هذا الشأن[59].

ثالثًا: إجراءات الحماية

أصدر مؤخرًا مجلس الوزراء الإماراتي مرسوم بقانون اتحادي رقم (56) لسنة 2023 بشأن جهاز الإمارات للمحاسبة[60]، حيث يتضمن فيه الفصل الرابع في المادة 26 بأن يتولى الجهاز التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتوفير الحماية اللازمة للمبلغ أو الشاهد وفق ضوابط وإجراءات منصوص عليها في لائحة إجراءات مكافحة الفساد، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون الاتحادي رقم(14) لسنة 2020 بشأن حماية الشهود ومن في حكمهم والذي ركز على جرائم الإرهاب وجرائم الاتجار بالبشر والجرائم التي تمس أمن الدولة[61]، ويشجع القانون المشاركة المجتمعية في الكشف عن الجرائم وحماية الشهود والمجني عليهم والمُبلِّغين من حمايتهم من أي تهديد أو اعتداء أو انتقام، ويشمل أحكام مرسوم رقم (56) لسنة 2023 في البند الأول بكل ما يأتي: "أ- توفير الحماية اللازمة له في مقر إقامته متى اقتضى الأمر ذلك وبالتنسيق مع الجهات الأمنيّة والشرطية في الدول، ب- عدم الإفصاح عن هوية المبلغ أو الشاهد أو أي معلومة تشير إليهم، ج- حماية المبلغ أو الشاهد في مقر عمله وضمان عدم تعرضه لأي تمييز أو سوء معاملة"، وبالتالي فهو شمل الحماية الأمنيّة والجنائيّة والوظيفيّة.

(58) جهاز الإمارات للمحاسبة https://uaeaa.gov.ae/en/Pages/default.aspx

(59) قرار مجلس الوزراء بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي بشأن حماية الشهود ومن في حكمهم، https:// uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/2215

(60) قانون اتحادي بشأن حماية الشهود ومن في حكمهم على الرابط https://www.uaelegislation.gov.ae/ar/ legislations/1454/download

(61) قانون رقم (14) بشأن حماية الشهود ومن في حكمهم، للاطلاع على القانون على الرابط التالي: https://www. uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1454/download

وتضمنت المادة 27 من قانون رقم (56) لسنة 2023 مكافأة للمُبلِّغين والشهود والتي نصت على "يجوز منح مكافأة تشجيعية معنوية أو مادية لأي شخص أدلى بمعلومات جوهرية أدت إلى اكتشاف مخالفة من مخالفات الفساد المالي والإداري، وذلك وفق الضوابط التي يضعها الجهاز في لائحة إجراءات مكافحة الفساد"[62].

المطلب الثاني:
حماية المُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد في التشريع البحريني

أصبحت البحرين طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 5 تشرين الأول من العام 2010 ووقعت في العام نفسه على الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد [63]، ووفقًا للالتزامات المترتبة عليها خطت خطوات متقدمة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال إقرار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ووضع العديد من التشريعات والضوابط والإجراءات التنفيذية التي تعزز الوعي نحو تحقيق مستويات متقدمة من النزاهة والشفافية والحفاظ على المال العام.

أولًا: الجهاز المشرف على الحماية

لم تنشِئ البحرين هيئة وطنية متخصصة بمكافحة الفساد وإنما تولي المديرية العامة لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية والإلكترونية مسؤولية منع جرائم الفساد وفق المرسوم رقم (109) لسنة2011، وتعمل مملكة البحرين بقانون الإجراءات الجنائيّة حاليًا والذي يوفر الحماية الأمنيّة والسلامة للأشخاص وثيقي الصلة بالقضية المنظورة في المحاكم، حيث يشمل القانون كلا من الشهود، والمجني عليهم والمُبلِّغين أو من يدلي بمعلومات في الدعوى، وبذلك يكون من مسؤولية النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة المختصة أن تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية هذه الفئات.

ثانيًا: مشروع قانون جديد يحمي المُبلِّغين والشهود والخبراء في جرائم الفساد

تدرس مملكة البحرين القانون الجديد الذي يهدف إلى توسيع نطاق المشمولين بالحماية بإدراج الخبراء والمُبلِّغين، وهو مشروع قانون بتعديل المادة 127 مكررا من قانون الإجراءات الجنائيّة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 الذي تقدم به مجلس الشورى البحريني المتمثل في لجنة الشؤون التشريعية والقانونيّة[64]، والذي يهدف إلى توسيع

(62) قانون اتحادي بشأن حماية الشهود ومن في حكمهم، للاطلاع على القانون على الرابط التالي: https://www.uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1454/download

(63) وكالة أنباء البحرين، رئيس الأمن العام يشارك في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد ويؤكد أن مملكة البحرين خطت خطوات متقدمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مارس 2022، تم الرجوع إليه في 12 فبراير 2024 من خلال الرابط https://bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDml8OYfuaL1NyxYO1mFCakM%3D

(64) «تشريعية الشورى» تبحث إضافة تدابير جديدة لحماية المُبلِّغين والخبراء والمجني عليهم، جريدة أخبار الخليج، 17 مارس

نطاق السلطة المختصة باتخاذ التدابير التي تكفل سلامة وحماية الأشخاص ومنح قاضي التحقيق أو المحكمة المختصة سلطة اتخاذ هذه التدابير وتوسيع الحماية لتشمل المُبلِّغين والخبراء ومن في حكمهم، ويتكون المقترح من عشر مواد تتعلق بالأموال العامة وحماية الشهود والمُبلِّغين؛ حيث تنص المادة الثانية من المشروع على وقائع الفساد والتي تشمل الجرائم التي تشمل الإضرار بالمال العام.

ويشتمل المشروع المقترح على أنواع الحماية وهي الحماية القانونيّة والنظامية وهي التي تكفل المحمي من أي قرار إداري يغير من المركز القانوني أو الإداري للمحمي أو ينتقص من حقوقه أو حرمانه منها، وأي أفعال تشكل تهديدًا لأحد من ذوي الصلة بالمحمي. أما الحماية الشخصيّة وهي التي تتمثل في إخفاء الاسم والرقم الشخصي والعنوان وسائر البيانات الشخصيّة أي إخفاء هوية المحمي واستبداله برموز أو كنية، وإعطاءه رقمًا للطوارئ فيه حالة حدوث أي خطر يهدد سلامته وسلامته أقاربه، وحماية سكنه وممتلكاته[65]. وتكفل الدولة التعويض العادل والرعاية الاجتماعية والنفسية، ويكون نطاق الحماية من وقت علم الإدارة بصلة الشخص بالقضية بطلب منه وتنتهي بطلب منه أو بقرار من الإدارة.

المطلب الثالث:
حماية المُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد في التشريع السعودي

اعتبرت المملكة العربيّة السعودية الفساد الآفة الأولى التي يجب أن تحاربها وتقف ضدها[66]، حيث صادقت على الاتفاقيات الدوليّة المتعلقة بمحاربة الفساد وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2002 ومن ثم الإعلان عن الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في عام 2007 الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتجسيدًا للإستراتيجية أعلنت المملكة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) والتي غايتها تطبيق أهداف ومبادئ الإستراتيجية وحماية الوطن والمواطن من جميع أشكال الفساد المالي والإداري[67].

نجحت السعودية في إعداد نظام حماية المُبلِّغين والشهود، وصادق عليه مجلس الوزراء، بعد دراستهم لمقترح مشروع نظام حماية المُبلِّغين عن الفساد المالي والإداري في

2023، تم الرجوع إليه في 15 فبراير 2024 من خلال الرابط https://ftp.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1326107

(65) مرئيات المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بخصوص الاقتراح بقانون بشأن حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء عن قضايا الفساد وجرائم الأموال العامة، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تم الرجوع إليه في 13 فبراير 2024 من خلال الرابط https://www.nihr.org.bh/MediaHandler/GenericHandler/Consultative/2020/Nuwab/PDF/04.pdf

(66) المحيميد، علي محمد، حماية النزاهة ومكافحة الفساد بين النظام السعودي وأحكام القانون الدولي، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونيّة والاقتصادية، 2023. تم الرجوع إيه في 15 يناير 2024 من خلال الرابط .https://mhdl.journals ekb.eg/article_288828_4a8a484d91440563f2afd306f6f29862.pdf

(67) هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، https://nazaha.gov.sa

1445/08/08هـ الموافق: 2024/02/18م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود[68]، والذي يهدف إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في جميع قطاعات الدولة، من خلال تشجيع الإبلاغ عن المخالفات والتصرفات غير القانونيّة، وحماية الأشخاص الذين يقومون بذلك من أي انتقام أو ضرر.

أولاً: بنود النظام الجديد في حماية المُبلِّغين والشهود والضحايا

أبرز بنود نظام حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء والضحايا إنشاء وحدة متخصصة لحماية المُبلِّغين، والخبراء والشهود والضحايا، وتحديد آليات الإبلاغ عن المخالفات، بما في ذلك قنوات سرية وآمنة للمعلومات، وتوفير الحماية القانونيّة والاقتصادية والاجتماعية للمُبلِّغين والشهود والخبراء والضحايا، وتجريم أي انتقام أو ضرر يلحق بهم، وإنشاء آلية لتقييم المخالفات والتحقيق فيها، حيث فصلت مواده أساليب التبليغ وطريق تقديمه وآلية وكيفية الحماية للمُبلِّغ عن الجريمة وأشكالها، ووقت بدايتها وانقضائها والتعامل مع شكاوى التعسُّف بسبب البلاغات، والحماية تأتي ضد كل إجراء تعسُّفي ضد المبلغ وكل شخص وثيق الصلة به[69].

حيث بين هيئة الخبراء بمجلس الوزراء في المملكة نبذة عن النظام الذي جاء في حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء والضحايا جاري العمل به "خلال العمل على هذا البحث" حيث يتم نفاذ النظام بعد 120 يومًا من تاريخ نشره[70]، وتضمن النظام تعريفًا بالمصطلحات الخاصة بالمُبلِّغين والشهود والحماية في قضايا الفساد، ومسؤولية جهات الرقابة والضبط في إخفاء البيانات والهويات، وإجراءات الحماية في المحاكم والدعوى الجزائية ضد المُبلِّغين والشهود وحالات الاعتداء، وشروط القبول في برنامج الحماية، وإجراءات دراسة طلب الحماية، وإنشاء إدارة أمنيّة، وحماية بيانات المشمولين وسريتها، وإجراءات انتهاء الحماية، والبلاغات الكيدية، والمخالفات والعقوبات وغيرها. ويخصص للحماية برنامج ضمن ميزانية النيابة العامة، ويصرف منه وفق الأوامر والقرارات وإجراءات الميزانية العامة للدولة.

وشدد النظام على ألا يقبل طلب الحماية من المبلغ، أو الشاهد، أو الخبير، أو الضحية في البرنامج ما لم يبن القبول على طلب مسبب من أي منهم بتوفير الحماية، أو توصية من الجهة الرقابية أو من جهة الضبط أو من جهة الاستدلال أو من جهة التحقيق أو

(68) نظام حماية المُبلِّغين في السعودية.. يعزز المسؤولية الوطنية، العربيّة، تم الوصول إليه في 18 فبراير2024 من خلال الرابط نظام حماية المُبلِّغين في السعودية.. يعزز المسؤولية الوطنية (alarabiya.net)

(69) نظام حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء والضحايا هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/442e-a854-b12200c46ffe/1-Laws/LawDetails/6c421c5c-c137

(70) المصدر نفسه.

المحكمة بناءً على المعلومات المتوفرة حول مسوغات توفير الحماية، وتكفل النظام بحماية المشمولين بالبرنامج من الإصابات الجسدية والصحية وضمان السلامة والتكيف الاجتماعي طوال فترة الحماية، مع مراعاة حقوقهم وحرياتهم وعدم تقيدها إلا بالقيود الضرورية[71].

ثانيًا: أنواع الحماية

ويتمتع الشخص المشمول بالبرنامج بالحماية الأمنيّة، وإخفاء بياناته الشخصيّة وكل ما يدل على هويته، طوال فترة الحماية، وينقل من مكان عمله مؤقتًا أو دائمًا وفقًا لما يقتضيه الأمر، أو مساعدته في الحصول على عمل بديل لعمله. ويحصل الشخص المشمول بالحماية على الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي خلال فترة حمايته، مع منحه وسائل للإبلاغ الفوري عن أي خطر يهدده أو يهدد أحد أقاربه وثيقي الصلة به، وتغيير أرقام هواتفه، ومحل إقامته، مؤقتًا أو دائمًا داخل المملكة[72]، ويكفل نظام الحماية للمشمول به اتخاذ إجراءات تضمن سلامة تنقله، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للإدلاء بالمعلومات فيما يخص الجريمة محل الحماية باستخدام الوسائل الإلكترونية مع العمل على تغيير صوته وإخفاء ملامح وجهه لأسباب الحماية الأمنيّة، وكذلك حماية مسكنه ومساعدته ماليًّا في حال تسبب شموله بالحماية في تعطيل قدرته على الاكتساب. وحظر النظام الكشف عن هوية المبلّغ أو الكشف عن بياناته كمكان إقامته أو أقاربه والبيانات المتعلقة بالمبلّغ بشكل مباشر أو غير مباشر وعن كل ما من شأنه إلحاق الضرر به. وتضمَّنت الضوابط إنشاء برنامج خاص في النيابة العامة يُسمَّى ببرنامج حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء والضحايا، ويتمتع الشخص المشمول بالحماية الأمنيّة بتقديم الإرشاد القانونيّ والنفسيّ والاجتماعيّ، ومنحه وسائل للإبلاغ الفوري عن أي خطر يهدده، وتغيير محل إقامته مؤقتًا أو دائمًا، وتوفير بدائل مناسبة، بما في ذلك نقله إلى منطقة أو مدينة أُخرى داخل المملكة بحسب الأحوال.

المطلب الرابع
حماية المُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد في التشريع العماني

إيمانًا من حكومة سلطنة عمان بأهميّة مكافحة الفساد فقد صدر المرسوم السلطاني رقم (2013/64) بالموافقة على انضمام السلطنة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومنع الفساد[73]، الأمر الذي عكس حرص السلطنة على التعاون مع المجتمع الدوليّ للقضاء على جميع

(71) المصدر نفسه.

(72) "اليوم" تنشر نظام حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء والضحايا ، تم الرجوع إليه من خلال الرابط"اليوم" تنشر نظام حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء والضحايا (gulf365.net)

(73) مرسوم سلطاني رقم 28 / 2014 بالتصديق على الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد، https://qanoon.om/p/2014/

أعمال الفساد المجرمة، وقد كُلِّف جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بمهمة هيئة مكافحة ومنع الفساد ومتابعة تنفيذ الاتفاقية والذي جاء تتويجًا لمراحل تطوير المؤسسة الرقابية بالمرسوم السلطاني رقم 2011/111[74]؛ ما يعمل معه الجهاز جاهدًا بالتنسيق مع جهات الاختصاص لمتابعة تنفيذ الاتفاقية بما يضمن تنفيذ السلطنة لالتزاماتها الدوليّة في هذا الشأن.

أولًا: جهاز الرقابة المالية والإدارية

يسعى الجهاز إلى رفع مستوى النزاهة والشفافية وتعزيز ثقافة المجتمع في حماية المال العام؛ حيث يتيح الجهاز عدة قنوات لتقديم البلاغات والشكاوى منها عن طريق الموقع الإلكتروني للجهاز وعن طريق تطبيق في الهواتف الذكية، أو بالحضور إلى إحدى مقر الجهاز في إحدى فروعه في المحافظات[75].

وتسعى دائرة التواصل المجتمعي بالجهاز إلى تفعيل دور الجهاز في بناء جسور التواصل وتدعيم الصلات والروابط مع المجتمع، وتعمل على نشر التوعية بدور الجهاز وأهدافه وأنشطته وتحسس اهتمامات المواطنين والمقيمين عن طريق بحث الشكاوى والبلاغات المقدمة منهم والرد على تساؤلاتهم واستفساراتهم ودراسة مقترحاتهم، وإيمانًا من الجهاز بأهميّة تطوير العمل الرقابي في مجال بحث البلاغات المقدمة من المواطنين والمهتمين لما يترتب عليه من آثار تعود على المجتمع، فقد حرص على بذل العناية المهنية اللازمة في عملية بحث ودراسة الشكاوى والبلاغات[76]، إضافة إلى تأكيد على توفير ضمانات تعمل على الحفاظ على سرية البيانات، وتوصية فريق فحص الشكوى بأهميّة التواصل مع كافة أطراف الشكوى، ولم تتبنَّ سلطنة عمان قانونًا خاصًا بحماية المُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد وفق نص المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة بأن تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة لنظامها القانوني الداخلي وضمن حدود إمكانياتها، وفي إطار سعي الجهاز في تحقيق الكفاءة في مكافحة الفساد من خلال التعاون والتفاعل من كافة قطاعات ومؤسسات الدولة والمجتمع فإنه يوصي بإصدار قانون وطني خاص بحماية الشهود والمُبلِّغين ومن في حكمهم يسري على مختلف القضايا التي يحتاج فيها الشهود والمبلغون والمحكمون وحتى بعض الفئات المستهدفة والتي يمكن أن تقع في دائرة التهديد والخطر بسبب شهادتها أو قيامها بإبلاغ جهات إنفاذ القانون في السلطنة حول جريمة من الجرائم مثل جرائم الفساد

/rd2014028

(74) بيان جهود سلطنة عمان في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد https://www.sai.gov.om/storage/anticorruption/0lomT7eijB3Eoto7pU1VNZXImXt9Np2qS7OQSl09.pdf

(75) الموقع الرسمي لجهاز الرقابة المالية والإدارية، https://www.sai.gov.om/

(76) آلية تلقي وبحث الشكاوى والبلاغات، الصفحة الشهرية العدد (10) الرقابة المالية في الرؤية، 2017، تم الوصول إليه في 5 فبراير من خلال الرابط https://www.sai.gov.om/storage/media/yazel3vs85gd3du.pdf

وانتهاك المال العام أو جرائم الإرهاب أو غسيل الأموال وتمويل الإرهاب...إلخ[77]، ما سيزيد من ثقة المجتمع في مؤسسات إنفاذ القانون، وسيشجع الأفراد على الشهادة والإبلاغ عن الجرائم، كما سيساعد على توثيق الروابط بين المؤسسات المعنية وأفراد المجتمع.

المطلب الخامس
حماية المُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد في التشريع القطري

تولي دولة قطر أهميّة كبيرة في تعزيز الشفافية والنزاهة، ولذلك فقد أنشأت آليات تيسير للموظفين العموميين للإبلاغ عن الجرائم بما فيها الجرائم المرتبطة بالفساد، وقد قامت وزارة الداخلية بتحديد خط ساخن وبريد إلكتروني خاص لتلقي البلاغات مع ضمان سرية تامة للمعلومات، بالإضافة إلى تطبيق "مطراش " حيث يمكن الإدلاء بأي معلومات عن جرائم جنائيّة بما فيها معلومات متعلقة بالفساد.

أولاً: جهود دولة قطر في مكافحة الفساد

بذلت دولة قطر جهودها في مكافحة الفساد على ثلاث مراحل حيث يمكن تسمية المرحلة الأولى بمرحلة التأسيس عندما وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2007 [78]، وفي العام نفسه أنشأت الدولة اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية، وتضم ممثلين عن مصرف قطر المركزي والنيابة العامة ووزارات الاقتصاد والتجارة والخارجية وقطر للطاقة. أما المرحلة الثانية فكانت من العام 2011 إلى 2014، والتي تمثلت في إنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية ومركز مكافحة الفساد بالشراكة مع الأمم المتحدة. وفي 24 أبريل 2012، وقعت دولة قطر اتفاقية مع الأمم المتحدة لتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين بشأن مساندة جهود الأمم المتحدة في مجال حكم القانون ومكافحة الفساد [79]. وفي عام 2013، صدر المرسوم الأميري رقم (94) بالموافقة على إنشاء مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، وأدى ذلك إلى وصولها إلى المرحلة الثالثة عندما تصدرت قطر الدول العربيّة واحتلت المرتبة الأولى في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدوليّة في عام 2014، وتميزت هذه المرحلة بدور قطر على المستوى الدوليّ وجهودها

(77) الفطيسي، محمد، حماية الشهود ومن في حكمهم في قانون مكافحة الإرهاب (نظرة للمستقبل)، جريدة الوطن، تم الوصول إليه في 20 فبراير 2024 من خلال https://alwatan.om/details/431972

(78) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الميزان | البوابة القانونيّة القطريّة، للاطلاع على الاتفاقية على الرابط التالي: https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1187&language=ar

(79) Haya Aidh K. A. Al-thbah, Acritical evaluation of the impacts of "Wasta" on employees and organizations in Qatar, Rule of law and anti-corruption center journal (ROLACC). (Vol 2021(1), Art. 4). https://doi.org/10.5339/rolacc.2021.4

الدوليّة في مكافحة الفساد، وقد قام بهذه الجهود الدوليّة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، الذي دأب على محاربة هذه الظاهرة، وتم إطلاق جائزة الشيخ تميم للتميز في مكافحة الفساد، حيث تحظى هذه الجائزة بدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ عام 2016.

ثانيًا: نظام حماية المُبلِّغين والشهود في الجرائم المنظمة والخطرة

شمل التشريع القطريّ حماية المُبلِّغين والشهود ومن في حكمهم في قانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم[80]، وتنص المادة الثانية على المشمولين بالحماية وأقاربهم حتى الدرجة الثانية وتكون الحماية في الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة الخارجي والداخلي، والجرائم الإرهابية، وجرائم المواد المُخدرة والمؤثرات العقلية، وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجرائم الاتجار بالبشر، والجرائم الإلكترونية، وجرائم الأسلحة والذخائر والمتفجرات، والجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة، وجرائم الزنا والجرائم الواقعة على العرض، وأية جرائم أخرى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء، وتبدأ تدابير الحماية، في حال الموافقة عليها، منذ بداية التحقيق أمام النيابة العامة. ويجوز للنيابة العامة في حالة الضرورة، وبناءً على طلب طالب الحماية أو المشمول بالحماية، بحسب الأحوال أن تقرر استمرار الحماية للمدة التي تراها مناسبة.

وتنص المادة السابعة من قانون رقم (5) بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم على التدابير التي تتخذها النيابة العامة أو المحكمة المختصة للمشمولين بالحماية وهي الحماية الجنائيّة والأمنيّة المتمثلة في إخفاء البيانات الشخصيّة للمشمول كليًّا أو جزئيًّا، والاستماع إلى أقوال المشمول بالحماية في جلسة سرية، وعرض الشهادة باستخدام الوسائل الإلكترونية مع تغيير الصوت وإخفاء ملامح الوجه، وتخصيص رقم هاتف للتواصل المشمول بالحماية وتوفير الحماية الجسدية والأمنيّة للمحمي ووضع حراسة عند سكنه، وتغيير مكان عمله إذا اقتضى الأمر.

ولم ينص المشرع القطريّ على نظام حماية خاص بالمُبلِّغين والشهود والخبراء ومن في حكمهم في قضايا الفساد، في حين يحتاج المجتمع القطريّ إلى نشر ثقافة المُبلِّغين عن المخالفات كأداة فعالة لمحاربة الفساد المالي والإداري في جميع الدول.

المطلب السادس

حماية المُبلِّغين والشهود في قضايا الفساد في التشريع الكويتي

اهتمت حكومة الكويت بالكشف عن الانحرافات المالية والإدارية في الأجهزة الحكومية ومحاسبة الفاسدين؛ حيث تعتبر دولة الكويت من أوائل الدول التي بادرت إلى التوقيع على

(80) قانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم، للاطلاع على القانون على الرابط التالي:
https://encyclop.sjc.gov.qa/lawlib/Files/ViewPdfDoc.aspx?id=9912

الاتفاقية الدوليّة لمكافحة الفساد الصادرة سنة 2003[81]، ووافقت على الانضمام إليها، وصادق البرلمان على تطبيق بنودها بموجب القانون رقم (47) لسنة 2006 وصدر المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وقد استبدل بهذا القانون قانون آخر يحمل نفس المسمى وهو القانون رقم (2) لسنة 2016، والأمر الذي جعل من هذا المرسوم بقانون أداة متطورة لمكافحة الفساد[82]، وبالرجوع إلى هذا القانون نجد أنه قد نص في الباب الخامس منه على تدابير حماية المبلغ عن جرائم الفساد والمبلغ حسب ما نصت عليه المادة الأولى من هذا القانون هو الشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن أي جريمة فساد، وينطبق ذلك على الشهود وضحايا الجريمة والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة. فالمشرع الكويتي أعطى مصطلحًا واحدًا لمفهوم المبلغ، ليشمل المبلغ والشاهد والخبير، فالمبلغ كما هو وارد في هذا القانون هو من يقوم بالإبلاغ عن أي جريمة فساد، بينما تعريف الشاهد كان ينبغي أن يكون هو الشخص الذي أدلى بمعلومات عن جريمة فساد، أما الخبير فهو من قدم تقرير خبرة عن واقعة فساد [83].

أولاً: الجهاز المشرف على الحماية

إن تدابير الحماية التي أقرها المشرع لحماية المُبلِّغين عن جرائم الفساد تشرف عليها الهيئة العامة لمكافحة الفساد باعتبارها الجهة التي خولها القانون الكويتي تنفيذ سياسة الدولة فيما يتعلق بإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد؛ حيث أعطاها القانون مهمة اتخاذ الإجراءات الخاصة بحماية المُبلِّغين عن جرائم الفساد، وهي عبارة عن جهاز يشرف عليه وزير العدل، ويتولى إدارتها مجلس أمناء يتكون من سبعة أشخاص ممن تتوفر فيهم شروط الخبرة والنزاهة والكفاءة[84].

ثانيًا: نطاق الحماية

نصت المادة 68 من اللائحة على أن تبدأ الحماية مع تقديم البلاغ أو طلب الإدلاء بالمعلومات وتنتهي بانقضاء دواعيها، وفي كل الأحوال تتقرر الحماية وتنتهي حسب تقدير

(81) الملا، معاذ، حماية المُبلِّغين عن جرائم الفساد: بين الجدية والشكلية دراسة تأصيلية، مجلة الحقوق، (العدد 3- 2022 ص207 – 251) ص211.

(82) الكندري، فيصل، فلسفة المشرع الكويتي والعربي في مكافحة جرائم الفساد، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 4 مارس 2023، ص397- 454 تم الوصول إليه من خلال الرابط https://journal.kilaw.edu.kw/wp-content/2018/09/uploads/Philosophy-in-Fighting-Corruption-Legislators-and-Arab-Kuwait%E2%80%99-.pdf

(83) الهيئة العامة لمكافحة الفساد، قانون رقم 2 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، للاطلاع على القانون عبر الرابط https://faolex.fao.org/docs/pdf/kuw202556.pdf

(84) الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) على الرابط التالي https://www.nazaha.gov.kw/AR/Pages/ImportantInfo.aspx

الهيئة بقرار مسبب أو بناء على طلب مكتوب ممن يتمتع بها، وتمتد الحماية لزوجه وأقاربه وسائر الأشخاص وثيقي الصلة به عند الاقتضاء، وهذه التدابير تطبق بصفة أساسية بالنسبة لجرائم الفساد والتي وردت ضمن القانون المتعلق بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية في المادة 22 منه، وهي تتعلق أساسًا بجرائم الأموال العامة وجرائم الرشوة واستغلال النفوذ، وجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وجرائم التزييف والتزوير والكسب غير المشروع، وجرائم التهرب الجمركي، وغيرها من الجرائم الواردة في المادة نفسها.

ثالثًا: أنواع الحماية

أما عن تدابير الحماية فقد نصت عليها المواد 39 إلى 42 حيث يتمتع المبلغ بالحماية من وقت تقديم البلاغ، وتشمل حماية المبلغ ما يأتي: 1- توفير الحماية الشخصيّة للمبلغ وذلك بعدم كشف هويته أو مكان وجوده، وتوفير الحراسة الشخصيّة له أو محل إقامة جديد إذا لزم الأمر، 2 - توفير الحماية الإدارية والوظيفية للمبلغ: وذلك بمنع اتخاذ أي إجراء إداري ضده وضمان سريان راتبه الوظيفي وحقوقه ومزاياه خلال الفترة التي تقررها الهيئة، 3- توفير الحماية القانونيّة للمبلغ: وذلك بعدم الرجوع عليه جزائيًا أو مدنيًا أو تأديبيًا متى استكمل البلاغ الشرط المبين في المادة (37) من هذا القانون؛ حيث تحدد اللائحة التنفيذية وسائل وإجراءات الحماية بأنواعها[85].

أ. الحماية الوظيفية:

حرص المشرع الكويتي على منح الحماية الوظيفية للمبلغ إذا كان موظفًا أو عاملاً في القطاع العام، فقد نص البند الثاني من المادة 41 على توفير الحماية الإدارية والوظيفية للمبلغ، وذلك بمنع اتخاذ أي إجراء إداري ضده، وضمان سريان راتبه الوظيفي وحقوقه ومزاياه خلال الفترة التي تقرها الهيئة[86].

كذلك تناول المشرع في المادتين 63 و 64 من اللائحة ما يؤكد حماية الموظف من إساءة استعمال السلطة من قبل المسؤولين عنه في العمل، فقد نصت المادة 63 على أنه: " لا يجوز اتخاذ أي إجراء ضد المبلغ من جهة عمله يغير من مركزه القانوني أو الإداري أو ينتقص من حقوقه أو يحرمه منها أو يشوه مكانته، أو سمعته أو أي تدبير أو إجراءات أخرى سلبية أيًا كانت، طالما بسبب يتصل بدوره في مكافحة الفساد، ويعتبر القرار أو الإجراء كأن

(85) المرسوم بقانون رقم12 لسنة 2012 المتعلق بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية الكويتية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد1107السنة الثامنة والخمسون، بتاريخ ص2012/11/25، ص4-10.

(86) ماينو، جيلالي، الحماية القانونيّة للمُبلِّغين عن جرائم الفساد دراسة في المواثيق الدوليّة والتشريعات العربيّة، الفكر الشرطي - المجلد رقم (28) العدد رقم (108) يناير 2019. ص99-151.

لـم يكن من تاريخ صدوره وتلغى كل آثاره، أما المادة 64 فقد نصت على أنه "يسأل تأديبيًا كل من يتخذ ضد المبلغ إجراء مما تقدم بسبب إبلاغه عن جريمة من جرائم الفساد".

ب.الحماية المدنية:

إن من أهم التدابير التي جاء بها المشرع الكويتي ضمن القانون الخاص بإنشاء هيئة مكافحة الفساد هي تعويض المبلغ عن جرائم الفساد؛ حيث نصت المادة 43 على أن تلتزم الدولة بتعويض المبلغ أو ورثته عما يلحق به من أضرار مادية أو معنوية نتيجة تقديمه البلاغ.

وجاءت اللائحة التنفيذية في المادة 66 لتنص على أنه "إذا استوفى البلاغ شروطه المشار إليها بالقانون في اللائحة، ولحق بالمبلغ ضرر مادي أو معنوي؛ التزمت الدولة بتعويضه أو ورثته، فضلاً عن تحملها مصاريف علاجه ورعايته اجتماعيًا هو وورثته[87].

النتائج:

إن آفة الفساد تخطت حدود الدول، وجميعها تسعى لإيجاد نظام فعّال في حماية المُبلِّغين والشهود يعزز ويشجع المُبلِّغين في الإبلاغ عن جرائم الفساد المالي والإداري، ويعد الإبلاغ عن المخالفات من قبل الموظفين والعاملين العامين الطريقة الأهم التي من خلالها يجري الكشف عن حالات الفساد في القطاع العام، وهذا الأمر يتطلب مواكبة تشريعية وإدارية للتعامل مع هذه التبليغات، وذلك بإقرار آلية التبليغ وإنشاء هيئة متخصصة تتولى تلقي التبليغات والتحقيق فيها، ونظام حماية فعال وتحفيزي للمُبلِّغين، إضافة إلى إرساء نظام معاقبة ومساءلة حقيقي، وللإجابة على السؤال الرئيس ما مدى مواكبة دول مجلس التعاون للتطورات الحاصلة في حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن جهود الدول محل الدراسة من أجل وضع إطار قانوني لتشجيع وحماية كاشفي الفساد جاءت تجسيدًا لالتزاماتها الدوليّة في هذا المجال، فقد انضمت هذه الدول إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي جاءت فيها المادة 11 منها صريحًا بأن تقوم الدول الأعضاء في الاتفاقية بتوفير إطار قانوني لحماية هذه الطائفة من المتعاونين مع العدالة.
- الإطار القانوني لتشجيع وحماية المُبلِّغين عن الفساد تختلف صورته من دولة إلى أخرى بالنسبة للدول محل الدراسة؛ حيث لم تتبنَ جميع دول مجلس التعاون الخليجيّ قانونًا أو نظامًا بشأن حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء في جرائم الفساد؛ حيث تعتبر دولة الكويت سبّاقة ومتميزة

(87) الهيئة العامة لمكافحة الفساد، قانون رقم 2 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، للاطلاع على القانون عبر الرابط https:// faolex.fao.org/docs/pdf/kuw202556.pdf

من حيث إعداد نظام متكامل تشرف عليه هيئة مختصة في مكافحة الفساد بالقانون رقم (2) لسنة 2016، والذي نظم فيه الأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، واللائحة التنفيذية بشأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتنظيم بنود إجراءات حماية المُبلِّغين ومن في حكمهم. أما دولة الإمارات العربيّة المتحدة فوافقت على قانون اتحادي رقم (56) لسنة 2023 بشأن جهاز الإمارات للمحاسبة؛ حيث يتضمن فيه الفصل الرابع في المادة 26 أن يتولى الجهاز التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتوفير الحماية اللازمة للمبلّغ أو الشاهد في جرائم الفساد المالي والإداري وفق ضوابط وإجراءات منصوص عليها في لائحة إجراءات مكافحة الفساد. أما المملكة العربيّة السعودية فهي كذلك أعلنت عن نظام حماية المُبلِّغين والشهود والضحايا في قضايا الفساد في فبراير 2024، حيث سيتم التصريح بجميع بنود نظام الحماية والعمل به في شهر يونيو من العام نفسه حسب ما بينه القرار من هيئة خبراء مجلس الوزراء، وتسعى مملكة البحرين إلى تبني قانون من خلال تقديم مشروع قانون من قبل مجلس الشورى وإحالته إلى مجلس الوزراء ولم يقرر بعد ما إذا تمت الموافقة عليه، أما دولة قطر فأصدرت قانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم حيث تنص المادة 2 من القانون " تكفل الدولة الحماية اللازمة للمشمولين بالحماية وأقاربهم حتى الدرجة الثانية،على النحو المبين في هذا القانون". في حين أن سلطنة عمان لم تتبنَّ بعد قانون ينظم حماية للمُبلِّغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد.

- إن الحكم على مدى نجاعة هذه التدابير وقياس فاعليتها في تشجيع المُبلِّغين عن الفساد وحمايتهم تعد مسألة سابقة لأوانها، تحتاج إلى تطبيقات عملية تظهر حسناتها وسلبياتها، خاصة أن التدابير المتخذة من طرف الدول محل الدراسة لا زالت حديثة جدًا، في حين لا بد من الاستفادة من التجارب الدوليّة الناجحة لا سيما عند الدول التي لا زالت في بداياته أو لم تتبنَ نظام حماية.
- يعزز البحث أهميّة تفعيل مجلس التعاون الخليجيّ باقتراح الأساليب الفعّالة للحد من الفساد ومكافحته بالتنسيق والتعاون مع الجهات والمؤسسات العامة التي لها اضطلاع بمكافحة الفساد بدول المجلس وتبادل التجارب والخبرات معها للحد من ظاهرة الفساد، والمتمثلة في اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون الخليجيّ، واجتماعات أصحاب السعادة والوكلاء والنواب بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد، واجتماعات لجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.
- تواجه عملية تطبيق نظام حماية الشهود والمبلغين في دول الخليج بعض التحديات الاجتماعية؛ نظراً لامتداد الروابط الأسرية والاجتماعية الوثيقة، إذ قد يُساء فهم ثقافة التبليغ أحياناً

وتُفسر على أنها خروج عن قيم التضامن والترابط العائلي، مما قد يولد مواقف جماعية متحفظة تجاه الشخص أو ذويه، وقد تؤثر سلباً على استقراره الوظيفي، وهو ما يشكل عقبة أمام جهود وحدات الحماية في أداء أدوارها المشتركة لتوفير الطمأنينة والسلامة الشخصية للمستهدفين وأسرهم حتى الدرجة الرابعة.

التوصيات:

يوصي البحث بجملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- وجود إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في دول الخليج والإشارة إلى أبرز بنودها، وتتضمن إقرار نظام قانوني فعّال في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجيّ، وتعزيز إجراءاته من خلال إنشاء هيئة مستقلة لها كامل الصلاحيات في حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء ومن في حكمهم بعيدًا عن أي تأثيرات أو ضغوط من قبل الجهات الأخرى، ويتكون فريق قانوني من مختلف الجهات الأمنيّة والعدلية في الدولة كأعضاء من المجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة ووزارة العدل ووزارة الداخلية.
- تسعى دول الخليج لمواكبة الاتجاهات والاتفاقيات الدوليّة فيما يخص حماية الشهود والمُبلِّغين والخبراء، في حين تعتبر الأطر القانونيّة الموجودة محل الدراسة متفاوتة من حيث إجراءات وتدابير الحماية بحسب الخصوصيات المتعلقة بكل دولة، فمنها دول لم تتبنَ بعد نظامًا أو قانونًا خاصًا يحمي المُبلِّغين والشهود كسلطنة عمان ومملكة البحرين، ولذلك تظهر الحاجة إلى وضع تشريع نموذجي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجيّ، يتضمن أحسن التدابير وأنجعها لحماية المُبلِّغين عن جرائم الفساد في ضوء التشريعات والتجارب الدوليّة خاصة التي حققت مراتب متقدمة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد وفيما يتلاءم مع أنظمة وقوانين وتشريعات مجلس التعاون الخليجيّ.
- إن وضع إطار قانوني لتشجيع وحماية المُبلِّغين والكاشفين لعمليات الفساد يقتضي مرافقة إعلامية وتوعوية من أجل الوصول إلى جعل التبليغ عن الفساد ثقافة راسخة لدى أفراد المجتمع، رغم وجود النصوص القانونيّة التي تعد غير كافية أمام التخوف الكبير للمواطن وعدم ثقته في إمكانية حصوله على الحماية حال المبادرة بالتبليغ عن جريمة فساد؛ لذلك يتعين تعزيز ثقافة التبليغ في المجتمع وتعزيز حس المسؤولية الوطنية لدى الأفراد الذي يسهم في تشجيع إفصاح الأفراد عن جرائم الفساد؛ ما يعزز رصد ومكافحة الأنشطة غير القانونيّة في الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- يجب تجريم صراحة وبصورة مشددة أي عمل يمس بالحماية القانونيّة والجسدية والوظيفية المقررة للمبلغ والشاهد في قضايا الفساد أو يؤدي إلى عدم احترامها، عن طريق إقرار

مدونات سلوك وأخلاقيات الحماية للمبلغ والشاهد في قضايا الفساد المالي والإداري، وإعادة تقييم النصوص القانونيّة والإدارية ومراجعتها بصورة دورية على ضوء التجارب الحاصلة، وتنظيم حملات توعية بشأن مدى خطورة الفساد ووجوب التبليغ عن حالاته مع النتائج المترتبة على عدد المُبلِّغين عن الفساد والإجراءات المتخذة لمرتكبي الجرائم مع بيان عقوبتهم حتى يكون رادعًا للعموم، وتعزيز قدرات الهيئة المشرفة على حالات التبليغ عن الفساد في تأمين الحماية القانونيّة وإعطائها الإمكانيات والاستقلالية في ممارسة عملها، وإيجاد بنية تحتية تعزز القيم السلوكية التي تساعد العاملين العموميين على ممارسة رقابة ذاتية أكبر وتطوير عادات صحيحة كالإبلاغ عن حالات فساد مقابل منافع تحفيزية تؤثر في ترسيخ ثقة العامل العام بنفسه وتثبت عزيمته في مكافحة الفساد.

- لا بد للجهات المختصة بتطبيق نظام الحماية أن تدرك الآثار النفسية والاجتماعية لبرنامج حماية الشهود والمُبلِّغين وتتعامل معها؛ لأن هذا البرنامج يهدف إلى توفير حماية أمنيّة للشاهد الذي تقدم بشهادته في جرائم الفساد، ويتم تنفيذ هذه الحماية من خلال إجراء تغيير في مكان إقامة الشاهد وإعادة تصميم هويته الاجتماعية من جديد والذي من شأنه أن يجعله ينفصل عن الأقارب والأهل والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

الخاتمة

إن فعالية الكشف عن جرائم الفساد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمُبلِّغين والشهود والخبراء؛ ولذلك فإن أهميّة توفير الحماية القانونيّة والجنائيّة والوظيفية والأمنيّة لهم يضمن الكشف والإبلاغ عن جرائم الفساد وتحقيق العدالة وأسس الشفافية والنزاهة التي تطمح الدول للوصول إليها.

بيَّن البحث أدوار كل من المُبلِّغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد، ونظرًا لخطورة هذه الجرائم وتنظيماتها المعقدة التي تجعل من الصعب اكتشافها أصبح من الضروري الاستعانة بالشهود والمُبلِّغين عنها. توصَّل البحث من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى أن بعض دول الخليج بدأت في سن تشريعات حماية الشهود ومن في حكمهم في قضايا المال العام ومكافحة الفساد في حين تحتاج باقي الدول إلى إيجاد تشريع خاص بحماية المُبلِّغين والشهود والخبراء، إضافة إلى ضرورة متابعة فعالية تطبيق نظم الحماية للمُبلِّغين والشهود كونها تشريعات حديثة وزيادة الوعي بنشر ثقافة التبليغ عن الفساد من أجل تعزيز أسس ثقافة المساءلة العامة والنزاهة وسيادة القانون.

قائمة المراجع

أولاً- الأبحاث والرسائل العلميّة:

- أحمد، السوليه، "الحماية الجنائيّة والأمنيّة للشاهد"، رسالة دكتوراة في علوم الشرطة، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة،2006.
- أحمد، غواطي. "حماية الشهود والمُبلِّغين في قضايا الفساد الماسة بالمال العام في التشريع الجزائري". رسالة ماجستير جامعة الدكتور مولاي طاهر، السنة الجامعية 2022-2021.
- البراء، محمد حسين، عبد الهادي عباس. "الاتفاقية العربيّة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تحليل نقدي مقارن". المجلة العربيّة للدراسات الأمنيّة والتدريب، المجلد (31)، عدد 64 الرياض، 2016م.
- بوكعباش وداد، بوملطة سماح." أسباب التحري الخاصة في جرائم الفساد"، رسالة ماجستير جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2012. تم الوصول في 4 فبراير 2024
http://dspace.univ-jijel.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/9632/15.pdf?sequence=1
- التميمي، خليفة إبراهيم. "إجراءات وطبيعة التعويض في نظام العدالة الجنائيّة". مجلة العلوم القانونيّة والسياسية جامعة ديالى، المجلد 5، العدد 2، 2017.
- جاسم، رنا لطيف. "دور الإخبار في الكشف عن الجرائم". مجلة سُرَّ من رأى جامعة سامراء. العراق. مج15، ع 60 (2019).
- حسين بن عشي. "جريمة الامتناع عن إخبار السلطات في التشريع الجزائري". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية جامعة باتنة، المجلد 2، العدد 3، (2015).
- حسينة شرون، فاطمة قفاف. " النظام القانوني لحماية الشهود والمُبلِّغين في التشريع الجزائري". مجلة الدراسات والبحوث القانونيّة، المجلد 2، العدد 1، 57-34.
- حفناوي، آمال. "العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميًّا". مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 4 العدد 1(2019)، 132-107.
- حمايدي، عائشة. "استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 13 العدد 04 (2020)، 22-11.
- الدعدع، شرف. "حماية أمن الشهود والمُبلِّغين والضحايا والخبراء والمرتكب التائب دراسات أممية"، دار النهضة العربيّة، الطبعة 12، القاهرة، 2012.

- دليلة، مغني. تدابير قانون حماية أمن الشهود والخبراء والضحايا (دراسة مقارنة)، مجلة الحقيقة، العدد 41، 2017. 347-317.
- الراوي، رعد فجر فتيح، والحديد، حسن محمد صالح. الأخبار عن جرائم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 2003 والتشريعات العراقية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونيّة والسياسية، مج4، ع13 (2015)، 134 -166 .
- رشيدة، زيان، جيلالي، ماينو. "الإطار القانوني لتشجيع وحماية المُبلِّغين عن الفساد في التشريع الموريتاني والمغربي والفلسطيني والعراقي"، مجلة القانون والمجتمع، العدد 1 سنة 2020 المجلد 08 الصفحات (150-119)

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115754

- زغلول، طارق. الحماية الإجرائية للمجني عليهم والشهود والمُبلِّغين "دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة". مجلة العلوم القانونيّة والاقتصادية. ع 1، ج1، 2017.
- سلمان، أسيل. "الأُطر القانونيّة لحماية الشهود في ضوء جرائم الإرهاب والفساد"، مجلة دراسات البصرة، السنة الرابعة عشرة/ العدد (34) (كانون الأول 2019)، -247 306.
- شريف، جمال. نظام حماية المُبلِّغين والشهود في جرائم الفساد "دراسة مقارنة". رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق، جامعة القدس، فلسطين، عام 2021.
- الشعيبي، المصطفى. النظام القانوني لحماية الشهود في قضايا الفساد: دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة. مجلة عدالة للدراسات القانونيّة والقضائيّة. ع5 (يوليو 2020)، 374-331.
- عبد ريمان، فاطمة. الحماية القانونيّة الإجرائية للمساهمين في تحقيق العدالة الجنائيّة. رسالة ماجستير حقوق الإنسان والحريات العامة: جامعة ديالي مجلة العلوم القانونيّة والسياسية، المجلد 11، العدد 1، ج2 (2022).
- القاضي، رامي متولي. "الحماية الجنائيّة للأشخاص المتعاونين مع أجهزة العدالة". مجلة الحقوق جامعة الكويت، العدد 3، 2016.
- القاضي، رامي متولي. الحماية الجنائيّة للأشخاص المتعاونين مع أجهزة العدالة (الشهود والمجني عليهم والخبراء والمبلغون) في إطار الجريمة المنظمة في المواثيق الدوليّة والقانون المصري. مقال منشور بمجلة الحقوق، الكويت، مج، ع3 (2016)، 278-175.
- الكندري، فيصل. "فلسفة المشرع الكويتي والعربي في مكافحة جرائم الفساد". ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الأول لكلية القانون الكويتية العالمية بعنوان/ المتغيرات القانونيّة المعاصرة في الوطن العربي - 15-16ديسمبر2013. نشر في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد رقم 4، 454-397.

- ماينو، جيلالي. "الحماية القانونيّة لأمن الشهود في التشريعات المغاربية دراسة في التشريع الجزائري والمغربي والتونسي". دفاتر السياسة والقانون، العدد (14) جامعة بشار: الجزائر (2016)، 274-259.
- ماينو، جيلالي. "الحماية القانونيّة للمُبلِّغين عن جرائم الفساد دراسة في المواثيق الدوليّة والتشريعات العربيّة". الفكر الشرطي، المجلد رقم (28) العدد رقم (108) يناير 2019م.
- محمد، بلقاسم. نظام التبليغ عن جرائم الفساد في الاتفاقيات الدوليّة وأثره على التشريع الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونيّة والسياسية. مج 58، ع4، (2021)، 155-134.
- محمدي، سامية. "تدابير حماية الخبير في الأمر 15-02المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية". المجلة الدوليّة للبحوث القانونيّة والسياسية. المجلد 3، العدد 1 (2019) 131-112.
- المحيميد، علي محمد. "حماية النزاهة ومكافحة الفساد بين النظام السعودي وأحكام القانون الدوليّ". مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونيّة والاقتصادية. 2023. تم الوصول في 15 يناير2024
https://mhdl.journals.ekb.eg/article_288828_4a8a484d91440563f2afd306f6f29862.pdf
- معاذ الملا، حماية المُبلِّغين عن جرائم الفساد: بين الجدية والشكلية دراسة تأصيلية، مجلة الحقوق. ع 3 (2022)، 207 – 251.
- منصوري، محمد، البيضاني، ماهر. الحماية الجنائيّة للشهود والمُبلِّغين في قضايا الفساد – دراسة مقارنة بين القانون العراقي والإيراني- مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 75، ج2، كانون الأول 2023م. 369-351.
- نجم الدين، سامر، الدرابيع غازي. "التنظيم القانوني لحماية المُبلِّغين عن جرائم الفساد في فلسطين". مجلة القانون والأعمال الدوليّة جامعة الخليل،2023.

ثانيًا- المعاهدات والاتفاقيات:

- الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد، للاطلاع على نص الاتفاقية
https://almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1719&language=ar

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، جهاز الإمارات للمحاسبة، عبر الرابط
https://uaeaa.gov.ae/ar/core/Pages/usconvention.aspx?Source=/ar/core/Pages/anticorruption.aspx

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الميزان | البوابة القانونيّة القطريّة،
https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1187&language=ar

- الأمم المتحدة (2000): اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. تاريخ الوصول إليها في 13 يناير 2024 من خلال الرابط

https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html

- الاتفاقية العربيّة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية

https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1718&language=ar

- الاتفاقية العربيّة لمكافحة الإرهاب

https://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/8153a162-466c-4c6f-9f91-a04cf-80fa918.pdf

- المبادئ الدوليّة لقانون حماية المُبلِّغين الممارسات القانونيّة الفضلى لحماية المُبلِّغين الداخليين ودعم التبليغ الداخلي من أجل المصلحة العامة. الشفافية الدوليّة الأمانة الدوليّة. (2014) برلين – ألمانيا.

2014_WhistleblowerPrinciples_AR.pdf (transparencycdn.org)

ثالثًا- المؤتمرات:

- المؤتمر الدوليّ الثاني: سياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق. النظام القانوني لحماية الشهود والمُبلِغين في جرائم الفساد ودوره في تعزيز الشفافية والنزاهة الحكم المحلي نموذجًا، هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية. تم الوصول في 24 فبراير 2024

Paper-Preventive-Force-Waleed-AR.pdf (pacc.ps)

- تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن أعمال دورته الثامنة المعقودة في أبو ظبي، من 16 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019. تم الوصول في 7 يناير 2024

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session8/V2001909a.pdf

- عبد الله محمد الجيوس، الفساد مفهومه، وأنواعه وأسبابه وسبل القضاء عليه، ورقة مقدمة ضمن بحوث المؤتمر العربي الدوليّ لمكافحة الفساد، جامعة نايف للعلوم الأمنيّة، الرياض، 2003.

- مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

https://www.unodc.org/congress/en/previous/previous-08.html

- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائيّة. (March 25 ,2015). أخبار الأمم المتحدة.

https://news.un.org/ar/story/2015/03/222862

رابعًا- القرارات والقوانين:

- الفصل الثاني من قانون الإبلاغ عن الفساد وحماية المُبلِّغين التونسي رقم 10 لسنة 2017. للاطلاع على القانون من خلال الرابط قانون أساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المُبلِّغين

Tunisie - Legal Databases (legislation-securite.tn)

- المادة 9 من العهد الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية، للاطلاع على المادة عبر الرابط

https://maqam.najah.edu/legislation/1268/item/14351/

- المرسوم بقانون رقم12 لسنة 2012 المتعلق بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية الكويتية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد1107 لسنة الثامنة والخمسون، بتاريخ ص25/11/2012، ص 10-4.

- الهيئة العامة لمكافحة الفساد، قانون رقم 2 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية الكويت، للاطلاع على القانون عبر الرابط

https://faolex.fao.org/docs/pdf/kuw202556.pdf

- الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويت، قانون رقم 2 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، للاطلاع على القانون عبر الرابط

https://faolex.fao.org/docs/pdf/kuw202556.pdf

- قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019م بنظام حماية المُبلِّغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم، منشور في العدد 161 من مجلة الوقائع الفلسطينية.

- قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أوت 2017 يتعلّق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، للاطلاع على القانون من خلال الرابط قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أوت 2017 يتعلّق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

Tunisie - Legal Databases (legislation-securite.tn)

- قانون رقم (9) لسنة 2022 بشأن إعادة تنظيم جهاز أبو ظبي للمحاسبة

https://adaa.gov.ae/assets/puplications/pub-8.pdf

- قانون أساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المُبلِّغين، تم الوصول إليه في 4 فبراير من خلال الرابط قانون أساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 يتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المُبلِّغين

Tunisie - Legal Databases (legislation-securite.tn)

- قانون اتحادي بشأن حماية الشهود ومن فـي حكمهم على الرابط

https://www.uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1454/download

- قانون رقم (14) الإماراتي بشأن حماية الشهود ومن فـي حكمهم

https://www.uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1454/download

- قانون اتحادي بشأن حماية الشهود ومن فـي حكمهم على الرابط

https://www.uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1454/download

- قانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن فـي حكمهم فـي التشريع القطريّ

https://encyclop.sjc.gov.qa/lawlib/Files/ViewPdfDoc.aspx?id=9912

- قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم العراقي، للاطلاع على القانون من خلال الرابط

https://crim.mowr.gov.iq/ar/node/151

- قرار بقانون رقم 37 لسنة 2018بشان تعديل قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته. تم الوصول إليه فـي 3 يناير 2024 من خلال الرابط

https://maqam.najah.edu/legislation/235/

- قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019م بنظام حماية المُبلِّغين والشهود والمخبرين والخبراء فـي قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم

- Palestine - Legal Databases (security-legislation.ps))

- قرار مجلس الوزراء بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي بشأن حماية الشهود ومن فـي حكمهم،

https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/2215

- مرسوم بقانون اتحادي بشأن جهاز الإمارات للمحاسبة رقم 56 لسنة 2023. للاطلاع على المرسوم عبر الرابط

https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/2174

- مرسوم سلطاني رقم 28/2014 بالتصديق على الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد

https://qanoon.om/p/2014/rd2014028/

- نظام حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء والضحايا هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/6c421c5c-c137-442e-a854-b12200c46ffe/1

خامسًا- مواقع الإنترنت:

- التقرير السنوي حول الإنجازات والأنشطة والفعاليات المشتركة لأجهزة وهيئات مكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، تم الوصول إليه في 11 فبراير 2024 من خلال الرابط

https://www.gcc-sg.org/ar-sa/GeneralSecretariat/SectorsSites/Protectingintegrity/Pages/Events.aspx

- الدليل الاسترشادي الخاص في "حماية المُبلِّغين والشهود والمخبرين والخبراء وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم في قضايا الفساد"، هيئة مكافحة الفساد في فلسطين، تم الوصول إليها في 25 ديسمبر 2023 من خلال الرابط

https://www.pacc.ps/Home/WitnProManual

- الموقع الرسمي لجهاز الرقابة المالية والإدارية في سلطنة عمان

https://www.sai.gov.om/

- الموقع الرسمي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودي

https://nazaha.gov.sa/

- "تنشر نظام حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء والضحايا ، تم الوصول إليه من خلال الرابط (gulf365.net)

- آلية تلقي وبحث الشكاوى والبلاغات، الصفحة الشهرية العدد (10) الرقابة المالية في الرؤية، 2017، تم الوصول إليه في 5 فبراير 2024 من خلال الرابط

https://www.sai.gov.om/storage/media/yazel3vs85gd3du.pdf

- بعثة الاتحاد الأوروبي لمساندة الشرطة المدنية الفلسطينية وسيادة القانون. تم الوصول إليه في 24 فبراير 2024 من خلال الرابط

https://eupolcopps.eu/single-news/31/ar

- بيان جهود سلطنة عمان في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

https://www.sai.gov.om/storage/anticorruption/0lomT7eijB3Eoto7pU1VNZXImXt9N-p2qS7OQSl09.pdf

- تشريعية الشورى تبحث إضافة تدابير جديدة لحماية المُبلِّغين والخبراء والمجني عليهم، جريدة أخبار الخليج ،17 مارس 2023، تم الرجوع إليه من خلال الرابط

https://ftp.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1326107

- تقرير الأمم المتحدة، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم الوصول إليه في 5 فبراير 2024 من خلال الرابط
https://constitutionnet.org/sites/default/files/combating_corruption_-_arabic.pdf
- جمال الشريف. "نظام حماية المُبلِّغين والشهود في جرائم الفساد "دراسة مقارنة". رسالة ماجستير جامعة القدس، 2021، تم الوصول إليه في 9 فبراير 2024 من خلال الرابط
https://dspace.alquds.edu/server/api/core/bitstreams/0f37fff2-145b-4ded-8c28-9a4c-52cb0b06/content
- جهاز الإمارات للمحاسبة، الإبلاغ عن الفساد والمخالفات المالية، من خلال الرابط
https://uaeaa.gov.ae/ar/core/Pages/violations.aspx?Source=/ar/core/Pages/anticorruption.aspx
- خليل السلمي، نافخ الصفارة.. المبلغ عن الفساد، مجلة عمران، فبراير 2019، تم الوصول إليه في 24 يناير 2024 من خلال الرابط عمران – نافخ الصفارة.. المبلغ عن الفساد (omran.org)
- دور الرقابة المالية في حماية المال العام (1)، جريدة الرؤية العمانية، 05 يناير 2019، تم الوصول إليه في 27 فبراير 2024 من خلال الرابط دور الرقابة المالية في حماية المال العام (1) | جريدة الرؤية العمانية (alroya.om)
- رد دولة الإمارات العربيّة المتحدة على طلب المعلومات المتعلق بالدورة الرابعة عشر للفريق العامل المعني بمنع الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/working-group4/2023-June-12/Contributions/UAE_AR.pdf
- سكاي نيوز عربيّة، رئيس الإمارات يصدر مرسومًا بقانون بإنشاء جهاز للمحاسبة، تم الوصول إليه في 25 فبراير 2024 من خلال الرابط رئيس الإمارات يصدر مرسومًا بقانون بإنشاء جهاز للمحاسبة | سكاي نيوز عربيّة (skynewsarabia.com)
- "الشفافية الدوليّة" منظمة غير حكومية تعمل على الصعيد الدوليّ للنهوض "بعالم تكون فيه الحكومات والسياسة والأعمال التجارية والحياة اليومية للناس خالية من الفساد، رابط المنظمة
https://www.transparency.org/en
- علي عبد المنعم، الرقابة المالية على المال العام في مصر والامارات العربيّة المتحدة في ظل اتفاقيات التجارة الدوليّة، جامعة المنوفية، تم الوصول إليه في 3 مارس 2024 من خلال الرابط
article_257743_f4fdc7aa67248bbbbd5db6f9af78f50d.pdf (ekb.eg)
- محمود الأعرج، حماية المُبلِّغين والشهود ماهية الحماية، والالتزامات المترتبة عليها، وأثر خرقها، هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، 2022، تم الرجوع إليه في 14 فبراير 2024 من خلال الرابط هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية (pacc.ps).

- محجوب الجلاصي: لمحة عن التشريع التونسي الخاص بالإبلاغ عن الفساد وحماية المُبلِّغين، ليدرز العربيّة، تم الوصول إليه من خلال الرابط محجوب الجلاصي: لمحة عن التشريع التونسي الخاص بالإبلاغ عن الفساد وحماية المُبلِّغين (leaders.com.tn)
- محمد الفطيسي، حماية الشهود ومن في حكمهم في قانون مكافحة الإرهاب (نظرة للمستقبل)، جريدة الوطن، تم الوصول إليه في 4 فبراير 2024 من خلال الرابط
https://alwatan.om/details/431972
- مرئيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص الاقتراح بقانون بشأن حماية المُبلِّغين والشهود والخبراء عن قضايا الفساد وجرائم الأموال العامة، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، تم الرجوع إليه في 15 يناير 2024 من خلال الرابط
https://www.nihr.org.bh/MediaHandler/GenericHandler/Consultative/2020/Nuwab/PDF/04.pdf
- مشروع خليجيّ موحد لمحاصرة الفساد ومعالجة التشريعات، صحيفة الشرق الأوسط، الرياض 2016. تم الوصول إليه في 12 فبراير 2024 من خلال مشروع خليجيّ موحد لمحاصرة الفساد ومعالجة التشريعات (aawsat.com)
- نظام حماية المُبلِّغين في السعودية.. يعزز المسؤولية الوطنية، العربيّة، تم الوصول إليه في 18 فبراير2024 من خلال الرابط نظام حماية المُبلِّغين في السعودية.. يعزز المسؤولية الوطنية (alarabiya.net)
- وكالة أنباء البحرين، رئيس الأمن العام يشارك في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد ويؤكد أن مملكة البحرين خطت خطوات متقدمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مارس 2022، تم الرجوع إليه في 3 مارس 2024 من خلال الرابط // :https
bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDml8OYfuaL1NyxYO1mFCakM%3D

سادسًا- المراجع الأجنبية:

- Haya Aidh K. A. Al-thbah, Acritical evaluation of the impacts of "Wasta" on employees and organizations in Qatar, Rule of law and anti-corruption center journal (ROLACC). (Vol 2021(1), Art. 4). https://doi.org/10.5339/rolacc.2021.4
- The protection of whistle-blowers in the public service sector, Technical meeting on the protection of whistle-blowers in the public service sector (Geneva, 26–30 September 2022).
-

- Whistleblower Protections: A Guide International Bar Association – Legal Policy & Research Unit and Legal Practice Division, April 2018. P 21 -23.
- Chalouat, I., & others. Law and practice on protecting whistle-blowers in the public and financial services sectors. International Labor Office, Geneva, International Labor Organization 2019. P20.